متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ظل التهديدات القائمة

الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني*
باحث من العراق

* مركز حراب للدراسات والبحوث

الملخص:

هي محاولة قد لا تكون متكاملة للخوض في واحد من أكثر المواضيع الأمنية تعقيداً، سيما إذا ما عرفنا بأن تحديد متطلبات بناء القوة وتطويرها أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات، خاصة في ظل التهديدات القائمة. ومع ذلك، فإن الدراسة اشتملت على الخوض بالمتطلبات المطلوبة لبناء وتطوير القوات المسلحة العراقية في محاولة لتحديد الإطار العام للبناء المؤسساتي للقدرات العسكرية العراقية وحجم المهام والامكانيات المتيسرة. ولا شكّ أن الأحداث الجسام التي رافقت سقوط الموصل وتمدد داعش قد ألقت بضلالها على بناء وتطوير المؤسسة الأمنية. وطبيعة التهديدات القائمة بشقيها الداخلية والخارجية هي الأخرى كان لها الدور الأكبر في تحديد طبيعة تلك المتطلبات ومدى إمكانية توفيرها. هذه التحديات تشعّبت لتتخذ وجوه عدّة منها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، وفي كل الأحوال فإن الدراسة أبحرت في خضم الرؤى المستقبلية لبناء القوة للقوات المسلحة العراقية متخذة من تلك التحديات والتحديدات معياراً لما هو مطلوب، خاصة وأن إعداد استراتيجية عسكرية واضحة، وإعداد المناخ الملائم لها، لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن أمرين أساسيين جرى التركيز عليهما وهما: الامكانيات والقدرات المتيسّرة، والتهديدات والتحديات القائمة والمحتملة.

الكلمات المفتاحية: العراق، القدرات العسكرية، التهديدات.

Requirements of Building and Developing Iraqi Military Capabilities In light of Existing Threats

Lt. Gen. Hassan Salman Khalifa Al-Baidhani
Researcher from lraq
Hirab center for researches and studies

Abstract:

It is an attempt that may not be integrated to delve into one of the most complex security issues, especially if we know that defining the requirements for building and developing the force is a matter of many difficulties, especially in light of existing threats. However, the study includes delving into the requirements required to build and develop the Iraqi armed forces in an attempt to define the general framework for the institutional building of the Iraqi military capabilities, the size of the tasks and the available capabilities. There is no doubt that the grave events that accompanied the fall of Mosul and the expansion of ISIS cast a delusion on the building and development of the security establishment. The nature of the existing threats, both internal and external, also played a major role in determining the nature of those requirements and the extent to which they could be met. These challenges have diverged into several aspects, including: political, economic, social, and institutional, and in all cases, the study sailed in the midst of future visions of building strength for the Iraqi armed forces, taking those challenges and determinations as a standard for what is required. Preparing a clear military strategy and preparing the appropriate climate for it in no way is not separated from two main issues that have been focused on, namely: available capabilities and abilities, and existing and potential threats and challenges.

Key words: Iraq, military capabilities, threats.

المقـدمـة:

فرضت الظروف المحيطة بالعراق، سواء ما رافق منها عملية التغيير الجذري بعد نيسان عام 2003 أو تلك التي امتدت على مدى أكثر من ستة عشر عاماً، الكثير من التحديدات على بناء الدولة بشكل عام وبكافة مرافقها ومؤسساتها، فحالة انعدام الاستقرار التي اتسمت بها هذه المرحلة، ودوافع النكوص والتراجع الناجمة من الأخطار المحدقة بالعراق، وأولها الإرهاب وتمدده، وما ولّده من تأثيرات على مختلف المستويات، إضافة الى عوامل مثبّطة أخرى منها: تدخلات الجوار الإقليمي والتدخلات الناجمة عن الوضع الدولي المضطرب أساساً، فضلاً عن ما هو أهم من ذلك، والمتمثل بحالة انعدام الاستقرار السياسي الداخلي، والذي أدى الى حصول الكثير من حالات التراجع في إمكانيات البناء المؤسساتي.

بالمقابل فإن المؤسسة العسكرية العراقية، باعتبارها تمثل الجزء الأهم والحيوي من مكونات قوة الدولة المتمثلة بالقوة السياسية والاقتصادية والتقنية والموقع الجيوبولتيكي، إضافة الى القوة الاجتماعية والعمق الثقافي، فإنها- أي المؤسسة العسكرية- عانت كثيراً في مرحلة ما بعد التغيير من معاضل ومحددات جعلت من الصعب تأمين متطلبات بناء القوة وتطويرها بالشكل المطلوب، خاصة في ظل بيئة استراتيجية غير مستقرة، في حين أسهم التخبط في البناء المؤسساتي للقوة في مراحل إعادة بناء القوة العسكرية بسبب سوء التخطيط وتدخل قوى خارجية وإقليمية، إضافة الى ما نجم عن قرار حلّ الجيش، من تأثيرات لا تزال آثارها قائمة حتى الآن على قدرات القوات المسلحة وامكانيات التطوير الذاتي لها، على الرغم من مرور كل هذه الأعوام على التغيير.

إن تحديد متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية والأمنية يجب أن يقترن، وبشكل علمي ومدروس، بدراسة متأنية وعملية لطبيعة التهديدات القائمة، والتي يجب أن تحدّد وفق بيئتها الفاعلة، أي تحديد طبيعة التهديدات الداخلية ومدى تأثير تلك التهديدات على امكانيات البناء والتطوير للقوات المسلحة العراقية، كذلك الحالة بالنسبة للتهديدات الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي. ورغم أن حالة التهديدات غالباً ما تتميز بصفة عدم الثبات الدائم، إلا أن الكثير من التهديدات تترك آثارها لفترات ليست بالقصيرة على قدرات الدولة بشكل عام، والمؤسسة العسكرية بشكل خاص، في بناء مؤسساتها أو في تحديد الأطر العامة للتطورات المطلوبة، والتي يجب أن تتماشى بشكل أو بآخر مع طبيعة تلك التهديدات وديمومتها واستمرارها.

والخوض في متطلبات البناء الخاصة بالقدرات العسكرية، يتوجب أن يسبقه تحديد دقيق لماهية تلك المتطلبات، وحتى عند تحديد ذلك يتوجب أن يصار الى المستوى المطلوب توفيره منها، وماهي الحالة القائمة لذات المتطلبات في البناء الحالي؟ وهل أنها تنسجم وطبيعة التهديدات القائمة والمحتملة؟ وفي كل الأحوال، فأن تطوير القدرات العسكرية يتسم بالتراكمية، أي لا يمكن لأي جيش أو قوات مسلحة في العالم أن توفر كل المتطلبات المطلوبة لبنائها بين ليلة وضحاها، يضاف الى ذلك أن التهديدات هي ذاتها في حالة متغيرة وغير مستقرة على الدوام، لذلك فإن البحث في تحديد المتطلبات يجب أن يتّسم بالتحري وأن يبتعد قدر الإمكان عن حالة الجمود والطروحات الأكاديمية الصرفة، إذ إن ساحة الحرب لم تعد كما كانت، كما أنها باتت تمسي على ترتيبات معينة وتصبح على أوضاع

وترتيبات مغايرة لما كانت عليه في الأمس نتيجة التطورات المتصاعدة وطبيعة أجيال الحروب الرابعة والخامسة التي نخوضها الآن.

والتهديدات القائمة، ورغم أنها تفرض نفسها بقوة في تحديد متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية، إلا أنها هي ذاتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الاستراتيجية التي تحدّد مسارات تلك التهديدات أو قدرتها على مسايرة تأمين متطلبات البناء للقوات المسلحة، ولكون العراق يشهد وبشكل متواصل جملة من التهديدات بمختلف اتجاهاتها ومشاربها، لذلك فإن تأمين متطلبات البناء يجب أن يكون وفق الحالة القائمة.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى الوصول الى فهم منطقي وعلمي لما للتهديدات القائمة بأنماطها المختلفة الجغرافية والجيوعسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية من انعكاسات وتأثيرات مباشرة على الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، خاصة وأن مجمل المتغيرات الحاصلة بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية قد ألقت بضلالها على الأداء الأمني، وولدت حالات من النكوص والتراجع في أداء المنظومة الأمنية لمهامها وواجباتها، والتي يمثل كيان الأمن الوطني المبرمج والموجه لها. إن تحديد رؤية مستقبلية لمكونات ومتطلبات بناء القوات المسلحة العراقية لا يمكن أن يتضح دونما تحديد لطبيعة التهديدات القائمة والمحتملة مع وضع أطر عامة يمكن أن تكون دليلاً مرجعياً لتحديد العقيدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية بأذرعها المختلفة، كي تستمد تلك الأذرع أو الأفرع عقيدتها القتالية التي تُمارس من خلالها أدوارها المستقبلية في الدفاع عن الوطن تجاه الأخطار المحتملة، سواء ما كان منها داخلياً أو إقليمياً أو خارجياً، وحسب احتمالية الحوادث التي هي الأخرى يجب أن تبنى على رؤية علمية وعملية مبنية على وقائع ومحددات لا تقبل التأويل.

إشكالية الدراسة: إدراك ما لهذه المتطلبات وما يعيقها من تحديات وانعكاسات، والتي تمثل إشكالية كبيرة خاصة لدى القائمين على رسم السياسات الأمنية، فعدم وضوح الرؤيا وضعف التصورات المبنية على الحقائق العلمية والميدانية لما لهذه التحديات من تأثيرات، ولّد في أحيان كثيرة أنماطاً مختلفة من الخلل الأدائي لمجمل أدوات التنفيذ في المنظومة الأمنية، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على تنفيذ الاستراتيجيات المرسومة للأمن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد التغيير، وهذا ما ولّد نوعاً من الضبابية في رسم الصورة المستقبلية لبناء القوات المسلحة.

فرضية الدراسة: تفرض التحديات الجيواستراتجيية سواء منها الجغرافية أو

الجيوعسكرية أو الاقتصادية أو الأمنية نفسها بقوة كعوامل تأثير على مجمل الأداء الأمني، وبالتالي على مدى إمكانية تطبيق الاستراتيجيات المعتمدة للأمن الوطني وتحدد الى حدّ كبير اكتمال بناء متطلبات الهياكل المؤسساتية لعموم القوات المسلحة، لذلك فإن إدراك هذه الانعكاسات سيمنح الفرصة للقائمين على تنفيذ تلك الاستراتيجيات بتجاوز القيود واغتنام الفرص.

محاور الدراسة: تمحورت الدراسة، ولأغراض تبيان ما للتحديات من تأثيرات على متطلبات بناء القدرات العسكرية العراقية، على العناوين التالية:

1 ـ المتطلبات المطلوبة لبناء وتطوير القوات المسلحة.

2 ـ التهديدات الداخلية وأثرها على تأمين المتطلبات.

3 ـ التهديدات الخارجية (الإقليمية والدولية) وأثرها على تأمين المتطلبات.

4 ـ الرؤية المستقبلية لمتطلبات البناء.

أولاً: المتطلبات المطلوبة لبناء وتطوير القوات المسلحة

تحدّد الدولة طبيعة نظامها العسكري والأمني والحربي بناء على فلسفتها السياسية التي في الغالب تكون ذات دلالات قومية أو وطنية أو في بعض الأحيان دينية، وجميعها نابعة من القيم والمبادئ العقائدية والاجتماعية السائدة، إضافة الى ما يشكله البناء الاقتصادي للدولة من تأثير جنباً الى جنب مع الموقع الجيوبولتيكي، وتمزج الفلسفة السياسية والمصادر البشرية والمصادر المادية والتوازن بينهما وتحدّد لها اتجاهاً محدّداً يمثل الاستراتيجية العليا للدولة التي تشكل الإطار العام للأهداف القومية والوطنية، والتي تمثل عناصرها الرئيسة، وذلك بإتباع أسلوب توظيف الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، والمعيار التاريخي الأول للقوة هو المعيار العسكري[1] .

تنبع أهمية القوة العسكرية اجمالاً كونها أحد العناصر الأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام الدولي، فضلاً عمّا تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار، وبالتالي فإن تحديد متطلبات بناء القوات المسلحة يعد من الأولويات التي على قيادة الدولة السياسية تحديدها، وهنا فإن هذه المتطلبات هي الأخرى يجب أن تنسجم مع جملة من المعطيات التي لابد من أخذها بنظر الاعتبار:

1 ـ طبيعة التهديدات المحتملة سواء للحالة الآنية القائمة أو العدو المحتمل والمستقبلي.

(1) سيف هرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من اليات التغيير الدولي (الولايات المتحدة انموذجاً) ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، ط1، 2016، ص159.

2 ـ القدرات الاقتصادية المتيسرة ومدى إمكانية توظيف جزء منها في تأمين متطلبات البناء للمنظومة العسكرية والأمنية.

3 ـ البنية التحتية لعموم الدولة بشكل عام والمؤسسة العسكرية والأمنية القائمة ومدى قدرتها على التطور نحو تأمين متطلبات المرحلة اللاحقة.

4 ـ العامل البشري ومدى تأمينه، خاصة ما يتعلق منه بالعناصر ذات القدرات والقابليات العالية المستوى، والتي تستطيع التعامل مع المستجدات العلمية في مجالات بناء القوات العسكرية.

5 ـ الوضع الجيوبوليتكي للدولة ومدى حاجته الى تأمين متطلبات بذاتها، حيث إن لكل جزء من البلاد طبيعة خاصة قد تختلف من حيث متطلباتها عن الأخرى.

6 ـ مدى انسجام الهياكل التنظيمية القائمة في القوات المسلحة مع متطلبات البناء المطلوب ومدى الحاجة الى التعديل أو الاستبدال لهذه الهياكل.

1 - التركيب الهيكلي للقوات المسلحة العراقية

بعد التغيير، أُعيد بناء الجيش العراقي وفق تصورات ودوافع كان للمحتل الدور الأكبر فيها، لذلك نجد أن متطلبات البناء كانت محدّدة مسبقاً ولا يمكن تجاوزها، وبالعودة الى لغة الأرقام فإن الجيش العراقي في عام 2009، أي بعد 6 سنوات على التغيير، كان يمتلك قرابة الـ300 ألف جندي وضابط، في حين كانت القوة القتالية العمومية للقوات المسلحة العراقية تصل كعديد الى قرابة المليون مقاتل، موزعة بين وزارة الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب، وقد ازداد حجم الجيش العراقي من 4 ألوية و23 فوج مشاة في تشرين الثاني 2005، الى 25 لواء وأكثر من 85 فوج في آب 2006، بما يشمل (115ألف) جندي أُضيف خلال قرابة أقل من عام جرى إعدادهم وتدريبهم تدريباً أولياً. وبلغ تعداد الجيش العراقي في مطلع عام 2010 حوالي 192 ألف جندي، يخدم 182 ألفاً منهم في القوات البرية وثلاثة آلاف في القوات الجوية وألفان في القوات البحرية. ووفقاً لمؤشرات عام 2010 فإن العراق كان يمتلك حينها 149 دبابة قتال رئيسة، منها 77 من طراز (T72) الروسية الصنع، في حين كان للعراق عام 1990، أي قبل الحرب العراقية- الامريكية الأولى، 5100 دبابة بالإضافة الى 2300 عجلة قتال مدرعة و6800 ناقلة أشخاص مدرعة، وكان بينها قرابة ألف دبابة من طراز (T72) المحسّنة، وأسد بابل النسخة العراقية المطورّة من الدبابة ذاتها العاملة في قوات الحرس الجمهوري. أما على صعيد القوة الجوية

أُعيد بناء الجيش العراقي وفق تصورات ودوافع كان للمحتل الدور الأكبر فيها

فإن العراق، وحتى نهاية عام 2010، لم يكن يمتلك سوى ستة طائرات حربية من طراز (AS208B)، فضلاً عن 29 مروحية ليس بينها أي مروحية قتالية، إضافة الى طائرتي استطلاع من طراز (اير كنك 360 –SP7L) وستة طائرات من طراز سزنا كرفان (essna 208 Caravan)، وثمانية طائرات من طراز (CH2000)، ويعتبر العراق من أكثر دول الخليج العربي بعد سلطنة عمان امتلاكاً لطائرات الاستطلاع[2].

(2) عبد الجليل زيد المرهون، برنامج التسليح في الخليج وجــواره، الـدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2012،ص85.

في المرحلة اللاحقة، وهي مرحلة التصعيد غير المسبوق الذي شهدته الساحة الأمنية والعسكرية العراقية، والتي بدأت بعد التمدد الواسع النطاق للتنظيمات الإرهابية بعد سقوط الموصل في 10 حزيران 2014، فإن المؤسسة العراقية عموماً شهدت تراجعاً حاداً في قدراتها القتالية وبمختلف المستويات، حيث فقدت الكثير من التشكيلات والفرق والوحدات المشاركة في العمليات بين 50-75% من قوتها القتالية في الوقت الذي كانت تشكيلات وقيادات أخرى تعاني، وحتى قبل التصعيد، من تصدع بالبنى التحتية والقدرات القتالية نتيجة زجها بالمعارك والعمليات غير المدروسة، والتي أدت الى فقدان القوات الأمنية أكثر من نصف امكانياتها القتالية، وبالتأكيد فإن هذا الأمر لم يكن ذو تأثير أحادي على الجيش العراقي والمؤسسة العسكرية فحسب، بل على عموم القوات المسلحة العراقية[3].

(3) د. مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ط1، 2016 ، ص20.

2 - البناء المؤسساتي للقدرات العسكرية العراقية

لا يمكن تقييم أي جهة أو مؤسسة مكلفة بالملف الأمني كجزء من المنظومة الأمنية دون أن تكون هنالك وقفة لتحديد مكامن الضعف والقوة في بنائها، خاصة بعد انهيار الدولة العراقية ودخول الجانب الأمريكي كعامل حاسم وأساس في إعادة البناء، فوزارة الدفاع من أكثر الوزارات تضرراً بما حدث بعد سقوط النظام، إذ اقتضى الأمر رقم (2) الصادر من سلطة الائتلاف التي يقودها بريمر بتاريخ 23 مايس 2003، بأن تحلّ هذه الوزارة وتتحول وفق هذا القرار الجائر وغير المنطقي وغير المدروس الى مجرد تاريخ وسجلات متناثرة هنا وهناك وحشود تبحث عن أي وسيلة للعيش، هذه الوزارة بكل مفاصلها تلاشت وفق رغبة من جهات وقوى أرادت أن تحيل ماضي العراق الى ركام غير قابل مجدداً للبناء، وكان الأمريكان سبّاقين الى ذلك، فوجود القوات المسلحة العراقية والجيش العراقي ووزارة الدفاع قد يمنح العراقيين فرصة أسرع باستعادة وطنهم بعد الاحتلال بمجرد أن يُعاد تنظيم هذه الوزارة والقوات العاملة بإمرتها، إلا أن رغبة الأمريكان تركزت على بناء كيان جديد يعتمد كلياً على جيش الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ أي واجب يناط به.

وزارة الدفاع من أكثر الوزارات تضرراً بما حدث بعد سقوط النظام

أن رغبة الأمريكان تركزت على بناء كيان جديد يعتمد كلياً على جيش الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ أي واجب يناط به.

بوشر مجدداً في بناء وزارة الدفاع وباقي مكونات القوات المسلحة العراقية بعد أن أصدر بريمر ذاته أمراً بتشكيل مقرّ وزارة الدفاع، وأمـراً آخراً بتشكيل أول فوج كجزء من قوة أطلق عليها حينها (قوات الدفاع الوطني)، تحولت لاحقاً الى أفواج الحرس الوطني ثم ليمنح هذا الفوج اسم (فوج موسى الكاظم)، ليتحول لاحقاً الى فوج يحمل رقماً، وهكذا بدأت الوزارة أول خطوة في بناء جيش جديد وفق مقاييس بعيدة كل البعد عن الصيغ والأساليب المعتمدة في الدول الأخرى. فالوزارة برئاسة أركانها وزعت الغالبية العظمى من مناصبها وفق ما اقتضته تحديدات المحاصصة، وهذا ما ولّد لاحقاً الكثير من المعاضل في تسيير الأمور واتخاذ القرارات ذات السمة المصيرية، كما أن ذلك ولّد نوعاً من التقاطع في الرؤى المستقبلية ممّا عرقل الى حدّ بعيد إمكانية بناء القاعدة المادية للوزارة على الأساس الصحيح وبالسرعة المطلوبة.

رافق بناء الوزارة الجديدة ما هو أكثر خطورة وتأثيراً حينما بدأت العمليات الإرهابية بالاتساع لتجد الوزارة نفسها وهي الحديثة العهد بمثل هذه العمليات، والتي كانت حينها في مراحل بنائها الأولية أمام مهام أكبر بكثير ممّا يمكن توقعه، فقد خاضت تشكيلات الوزارة المقاتلة- المشكّلة حديثاً- معارك مع العناصر الإرهابية جنباً الى جنب مع القوات الأمريكية دون أن تكون أبسط متطلبات القتال قد توفرت لها، كما أن منظومة القيادة والسيطرة للوزارة ورئاسة أركان الجيش لم تكن موجودة أساساً، يضاف الى ذلك أن منتسبي الوحدات الفعالة كانوا دون أدنى مستوى من التدريب لمثل هذا النوع من القتالات، في ذات الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية هي الحاكمة والمتحكّمة باستخدام هذه الوحدات، وهنا برزت معضلة انعدام المعرفة الأمريكية بطباع وخصائص الشعب العراقي وارتباطاته والعوامل المؤثرة عليه. ومع منتصف عام 2006 بوشر بمحاولات جادة لبناء الوزارة ورئاسة أركان الجيش والدوائر التابعة لها وفق الأسس الصحيحة رغم الاعتراضات المستمرة من الجانب الأمريكي الذي كان مصراً على ان لا يجري أي تطوير بالمستوى الذي يؤهل الجيش العراقي للاعتماد على امكانياته الذاتية فيما لو تطلب الأمر اشتراكه بأي مواجهة أو حرب أو معركة طويلة المدى، وهذه المحاولات هي الأخرى لم يكتب لها النجاح لاشتداد الهجمة الإرهابية والمعارضة الدائمة من قبل الأكراد تجاه أي تطور على المستوى السوقي للوزارة وتشكيلاتها، خاصة وأن منصب رئيس أركان الجيش أصبح، وبموجب المحاصصة، من نصيب الأكراد، وهكذا نجد أن أي عقد لوزارة الدفاع يتضمن رفع القدرة القتالية للجيش أو يضيف امكانيات مضافة في

مجال الإسناد الناري أو الجوي أو السمتي يلاقي معارضة شديدة تصل الى الرفض من جهات تجد في قوة الجيش والدولة تهديداً لها.

3 - حجم المهام والامكانيات المتيسرة:

تصاعدت الأحداث بسرعة غداة تفجيرات سامراء يوم 22 شباط 2006 التي أدت الى انهيار كامل للمنظومة الأمنية، رافقتها وعلى امتداد أغلب المدن العراقية ما يمكن أن نطلق عليه (شرارة الحرب الطائفية) التي خطط لها أن تستعر لأطول فترة ممكنة. وكانت وزارة الدفاع متمثلة برئاسة أركان الجيش أبعد ما تكون عن امكانية كبح جماح العنف الذي استشرى بسرعة مخيفة، خاصة وأن شبح الإخفاق الذي عانت منه الوزارة في زيارة الإمام موسى الكاظم وحصول كارثة جسر الأئمة يوم 31 آب 2005 لا يزال يلقي بضلاله على صورة تشكيلات وزارة الدفاع التي كان أحدها هو المسؤول عن تأمين الحماية للزائرين على ذلك الجسر، ورغم محاولات الأمريكان المبتورة بإعطاء الجيش دوراً أكبر، إلا أن الأمور لم تسر وفق ما كان يخطط له الأمريكان، وبقيت تشكيلات الجيش تعاني الأمرين عند تنفيذها للواجبات، فلا سرايا إسناد ولا وحدات مدفعية ولا طيران جيش قادر على المشاركة بحزم، ولا قوة جويّة ذات تأثير تعبوي، ولا منظومة قيادة وسيطرة فعالة قادرة على إدارة المعارك وبأي حجم.

مع بداية عام 2007 بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الوزارة وتشكيلاتها بعد انطلاق خطة فرض القانون، حيث شاركت تشكيلات الوزارة متمثلة بالفرق (السادسة والحادية عشر والسابعة عشر والتاسعة المدرعة) في تنفيذ الخطة رغم أن هذه الفرق خرجت من أمرة الوزارة وأصبحت بأمرة قيادة عمليات بغداد والتي صدر الأمر الديواني بالرقم 83 في 14 شباط 2007 بتشكيلها، لتعقبها تشكيل قيادات متعددة تحت مسمّى قيادة العمليات التي دفعت الضرورة العملياتية والتعبوية لتشكيلها، في حين شكّل البعض منها لاحقاً نتيجة البحث عن المناصب لضباط مقربين من مركز اتخاذ القرار، وخاصة مكتب القائد العام للقوات المسلحة (الملغي) الذي بدأ بفرض هيمنة أكبر على عموم القوات المسلحة ومنها وزارة الدفاع، حتى أن حدود الصلاحيات بين مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزارتي الدفاع والداخلية قد باتت متداخلة، وتمكن مدير المكتب حينها، وبحكم علاقته مع القائد العام للقوات المسلحة أن يتحول مكتب القائد العام للقوات من مكتب للتنسيق والاستشارة بين الوزارات والوكالات الأمنية والعسكرية الى مكتب للقيادة والسيطرة، وهذا الأمر أدى لاحقاً الى كوارث على مستوى العمل العسكري والاستخباري بعد أن أصبحت

منظومة القيادة والسيطرة لعموم القوات المسلحة مباحة ولا تتحكم بها الضوابط المهنية والاحترافية.

4 - قيادات العمليات ومراحل التصعيد

بعد عام 2008 بات العراق بأسره، عدا إقليم كردستان، مقسّماً الى مجموعة من قيادات العمليات التي أصبحت هي المسؤولة عن إدارة الملف الأمني، وجميع هذه القيادات مرتبطة بقيادة القوات البرية عدا قيادة عمليات بغداد التي بقى ارتباطها بالقائد العام للقوات المسلحة والقيادات العاملة اعتباراً من عام 2007 وحتى عام 2017، وهي[4]:

(4) رؤية استراتيجية لما بعد داعش ، جامعة الدفاع الوطني للدراسات العسكرية ، ص2.

- قيادة عمليات البصرة.
- قيادة عمليات الرافدين (العمارة والناصرية والسماوة والمثنى والكوت)، (الغيت لاحقا لتحل محلها قيادة عمليات سومر).
- قيادة عمليات الفرات الأوسط (النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وجزء من صحراء الأنبار)، (هي الأخرى جرى إلغائها لتصبح مسؤولة عن مدينة كربلاء وحدودها الإدارية وتحت مسمّى (قيادة عمليات كربلاء).
- قيادة عمليات بابل (محافظة بابل وضمنها جرف النصر) ألغيت وأنيطت مسؤوليتها بشرطة بابل.
- قيادة عمليات دجلة (ديالى وجزء من كركوك وصلاح الدين) عدّلت لاحقاً لتصبح مسؤولة عن ديالى فقط.
- قيادة عمليات صلاح الدين (تكريت وما جاورها إضافة الى بلد وسامراء).
- قيادة عمليات سامراء (تخصصت بمدينة سامراء فقط).
- قيادة عمليات الأنبار وشطرت لاحقاً الى غرب الأنبار وشرقها ثم أعيدت القيادة الأم.
- قيادة عمليات الجزيرة والبادية (مسؤولة عن جزء من منطقة الجزيرة إضافة الى بعض المناطق التابعة لنينوى والأنبار).
- قيادة عمليات الموصل.
- المقر المسيطر للعمليات المشتركة في كركوك.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ بل شكّلت قيادات فرعية أخرى ولدت من رحم القيادة الأم ومنها: (قيادة عمليات غرب بغداد وقيادة عمليات غرب دجلة)، وهكذا

باتت منظومة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع في حالة صعبة للغاية، حيث لا توازن بين مكونات المنظومة القتالية، فقسم من هذه القيادات لا يعمل تحت إمرتها أكثر من فوج أو فوجين، وأخرى بأمرتها 4-5 فرق عسكرية، ورغم ذلك فإننا نجد أن مقرات تلك القيادات التي استهلكت الكثير من القوات لأغراض الحماية والادامة اليومية لا تقدم ما مطلوب منها كونها لا تمتلك مقومات قيادات العمليات بمفهومها العملياتي.

5 - سقوط الموصل وأثره في بناء المؤسسة الأمنية:

في ليلة 7/6 حزيران 2014 حدث التغيير الأكبر والأخطر في الوضع الأمني في العراق، والذي أدى لاحقاً وبعد ثلاثة أيام فقط الى احتلال داعش لمدن الموصل وتكريت والحويجة، وقد سبق ذلك أن سيطر تنظيم داعش على كامل محافظة الأنبار وقرابة نصف أو أكثر من مساحة ديالى، في حين لم تبعد طلائع مجاميع داعش عن مركز بغداد (مناطق الخضراء ووزارة الدفاع) أكثر من 13 كم فقط. والقوات التي انهارت كانت خليطاً من وزارتي الدفاع والداخلية، في حين لم يستطع حينها جهاز مكافحة الإرهاب من درء الخطر المحدق بالمدن، وجرى سحب أفواجه العاملة في الموصل وتكريت الى معسكر سبايكر، والأكثر تضرراً هي تشكيلات ووحدات الجيش العراقي المرتبطة بوزارة الدفاع التي فقدت أكثر من 80% من الأسلحة والمعدات والتجهيزات للفرق (الثانية والرابعة والثانية عشر)، أما تشكيلات الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية فهي الأخرى فقدت الغالبية العظمى من تجهيزاتها وأسلحتها وعجلاتها في ذات المعركة، أو (الانهيار) على وجهة التحديد، فقد انهارت قيادة عمليات الموصل بالكامل، في الوقت الذي انسحبت قيادة عمليات الجزيرة والبادية الى سد حديثة بعد أن خسرت هي الأخرى أكثر من 60% من تسليحها وتجهيزها وقدرتها للمقاومة بالقطعات بمستوى عملياتي أو سوقي، في الوقت الذي كانت العاصمة بغداد مهددة من أطرافها الغربية والشمالية الغربية وخاصرتها الجنوبية، إذ وصلت مجاميع داعش الى (إبراهيم بن علي وبنات الحسن وجسر الرعود وحتى حافات مزارع (أم نجم شمالاً وغرباً) في الوقت الذي باتت كل جرف الصخر بيد العدو، ولم يبق سوى جسر الفاضلية كحدّ فاصل بين مركز بغداد والمجاميع الإرهابية. والوضع في حزام بغداد الجنوبي بدأ ينذر بالخطر وعودة مثلث الموت مجدداً (اللطيفية- جرف الصخر- المسيب) باتت ممكنة، في ذات الوقت الذي حوصرت سامراء من أغلب جهاتها ولم تبق من التشكيلات العاملة في مسرح العمليات الغربي والشمالي الغربي إلا تشكيلات

تقاتل في معسكر سبايكر ومصفى بيجي وسامراء ومنطقة الهياكل في الفلوجة وفي أغلبيتها عبارة عن مجاميع من متطوعي الحشد الشعبي الذين لبوا نداء المرجعية يوم 13 حزيران مع ما تبقى من تشكيلات تابعة لوزارة الدفاع التي فقدت أكثر من 50% من قدراتها القتالية ووحدات متفرقة من الشرطة الاتحادية وأفواج من جهاز مكافحة الإرهاب[5].

(5) الفريق الركن حسن سلمان البيضاني، الموصل بين الاحتلال والتحرير، الجزء الأول ، دار الحكمة ، بيروت، ط1 2021 ، ص117 .

ثانياً: التهديدات الداخلية وأثرها في تأمين متطلبات البناء

قبل الخوض في تحديد طبيعة تلك التهديدات، لابد من إجراء تقييم للقدرات العسكرية العراقية، خاصة فيما يتعلق منها بوزارة الدفاع باعتبارها تشكل المحور الأساس للقدرات العسكرية للعراق في الوقت الحاضر.

1 - تقييم عام لما بعد سقوط الموصل:

يمكن أن نجمل نقاط الضعف والوهن خلال هذه المرحلة بما يلي:

1 ـ أغلب التشكيلات التابعة للوزارة، والتي تعرضت لانتكاسة 10 حزيران 2014، كانت في لا تزال تحت تأثير حالة فقدان إرادة القتال وانهيار المعنويات.

2 ـ خسارة وضياع أغلب مكونات الاحتياط العملياتي والسوقي من الأعتدة الثقيلة والمتوسطة بعد أن استولت داعش على العديد من مخازن الأعتدة ومنها مخازن بيجي وتكريت والغزلاني والجزيرة وغيرها، في ذات الوقت الذي استولى الأكراد على ما تبقى منها، خاصة في كركوك وأطراف الموصل، إضافة الى الآليات والتجهيزات والمعدات.

3 ـ حتى منتصف عام 2015 كانت منظومة القيادة والسيطرة في الجيش العراقي لا تزال تعاني من صعوبات في تأمين قدرات قيادية قادرة على تلافي حالة التراجع والتردي بالأداء، خاصة على مستوى هيئات الركن.

4 ـ إحالة العديد من ضباط الركن الى التقاعد قبل انتكاسة الموصل وإحلال ضباط بلا أي خبرة قيادية أدى لاحقاً الى إضرار كبير في عمل المؤسسة العسكرية.

5 ـ الفساد المستشري في عموم القيادات والتشكيلات والوحدات، والذي شكّل السبب الأساس في حصول انتكاسة الموصل، ورغم ذلك لم تجر أي محاولات لإيقاف حالة استشراء الفساد، بل إن بعض مفاصل الوزارة شهدت زيادة أكبر في ممارسة الفساد الإداري.

6 ـ وجود وزير بالوكالة على رأس الوزارة في مرحلة سقوط الموصل وما بعدها

لم يكن على معرفة بما يكن يجري، بل كان جلّ تفكيره منحصراً في إيقاف حالة التدهور الأمني في الأنبار كونه من أبناء المحافظة، وهذا الأمر ولّد حالة من الإرباك والفوضى في الأداء القتالي وتشظي وضياع الجهود المتيسرة رغم محدوديتها.

7 ـ ارتباط قيادة عمليات بغداد بالقائد العام للقوات المسلحة جعل العمليات المشتركة غير قادرة على المناورة بالقطعات المتيسرة في بغداد، والتي كانت حينها تزيد على (73) فوجاً، تحت ذريعة الخشية من سقوط بغداد بيد داعش.

8 ـ الجهد الاستخباري كان في أردأ حالاته، فرغم وجود خلية الاستخبارات الوطنية، والتي وجدت لتقوم بالتنسيق بين الوكالات الاستخبارية العاملة في العراق- (المديرية العامة للاستخبارات والأمن (وزارة الدفاع)، مديرية الاستخبارات العسكرية (وزارة الدفاع)، المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب (وزارة الداخلية)، وكالة الاستخبارات والتحقيقات الوطنية (وزارة الداخلية)، وكالة الاستخبارات والتحقيقات الوطنية (وزارة الداخلية)، وجهاز المخابرات الوطني العراقي، ومستشارية الأمن الوطني، واستخبارات جهاز مكافحة الإرهاب)- إلا أن هذه الخلية كانت أسيرة العمل الورقي التقليدي ولم تستطع حتى بعد انتكاسة الموصل من الوصول الى أساليب عمل قادرة على إنتاج استخبارات ذات قدرة على تحديد معالم الخيارات المحتملة للأعمال الإرهابية المحتملة والمستقبلية للعدو.

9 ـ منظومة الدعم اللوجستي في الجيش العراقي بُنيت وفق تصورات أمريكية لا تتناسب على الاطلاق مع عقلية وأساليب إدارة القادة والآمرين العراقيين، خاصة في مجال الاكتفاء الذاتي ومنظومة التصليح، والتي أُعتمد في تنفيذها على شركات أهلية لغرض الإنجاز، ممّا يتطلب إتمام عقود مع تلك الشركات هذه الآلية والتي أضرت كثيراً في الامكانيات القتالية، خاصة إذا ما علمنا أن أكثر من 80% من دبابات (ابرامز) الأمريكية قد تعطلت عن العمل أثناء هذه المرحلة، ولم تكن هناك أي جهة قادرة على إصلاحها، بل بقيت متروكة في الوحدات أو على تقاطعات الطرق ممّا جعلها عرضة للتدمير.

10 ـ لم ترتق منظومة التدريب لعموم الجيش العراقي الى مستوى التهديد والحدث وبقيت حالة العزوف لدى الغالبية العظمى من الوحدات عن إتمام مناهج التدريب، في ذات الوقت الذي لم يول الآمرون الاهتمام المطلوب بالدورات التدريبية سواء الخارجية أو الداخلية، إلا بما له علاقة بالترقية والسفر

الى الخارج، في حين لم تمنح القاعدة المادية للتدريب القدر الكافي من التخصيصات المالية والجهد.

أما عن نقاط القوة أو الجوانب الإيجابية في تشكيلات وزراه الدفاع للمرحلة التي أعقبت سقوط الموصل وحتى الانتهاء من معارك التحرير فيمكن إجمالها بما يلي:

أ. جرى إعداد سريع لبعض التشكيلات للقيام بعمليات محدودة تجاه تمدّد داعش، كانت الغاية منها إعادة المبادأة بيد القوات المسلحة ومنها:

أولاً: التقدم برتل من بغداد وبقيادة قائد فق مع 9 باتجاه سبايكر، وكان مخططاً له استعادة تكريت إلا أن حجم القوة المسيرة لم تكن كافية لإنجاز الواجب وجرى الاكتفاء بتعزيز معسكر سبايكر.

ثانياً: قيام قيادة عمليات صلاح الدين مع مجموعة من مجاهدي فصائل المقاومة الإسلامية بعملية إنزال جوي في 22 حزيران 2014على مباني جامعه تكريت لتكون موطئ قدم للقيام بعمليات التطهير اللاحقة للمركز والمحافظة.

ثالثاً: استمرار التعزيز للقوة الصامدة في مصفى بيجي واستمرارها بالقتال لأكثر من ثلاثة أشهر رغم إحاطتها من جميع الجهات بالمجاميع الإرهابية.

رابعاً: قيام تشكيلات الحشد الشعبي وبالتنسيق مع قيادة عمليات بغداد بعمليات واسعة النطاق في محيط بغداد الشمالي والشمالي الغربي. وتمكنت هذه التشكيلات رغم حداثتها من إيقاف تمدّد داعش ودفعه باتجاه عامرية الفلوجة.

ب. بوشر في ذات الوقت بإعداد معسكرات تدريب للقطعات التي انسحبت من قواطع الموصل وصلاح الدين والأنبار وكركوك والحويجة، وهذه المعسكرات رغم أنها كانت قصيرة وغايتها إعادة تنظيم سريعة للقطعات التي كسرت إرادتها على القتال، إلا أنها حققت بعض أهدافها في إعداد تشكيلات لمرحلة ما بعد توقف تمدد داعش.

جـ. في مجال القوة الجوية استلمت قيادة القوة الجوية طائرات سيخوي عدد (4) من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إضافة الى (4) أخرى من روسيا، أسهمت على الفور في المعارك الجارية ضد داعش رغم محدودية امكانيات هذه الطائرات كونها غير محدّثة ومن الطرازات القديمة التي خرجت عن الخدمة في أغلب جيوش العالم.

د. جرت حملة واسعة لتجميع الدبابات وعجلات القتال المدرعة وناقلات

الأشخاص المدرعة العاطلة والقيام بحملة واسعه لإصلاحها. هذه الحملة التي أدت الى إصلاح المئات من تلك العجلات والدبابات التي شكلت لاحقاً عماد القوة القتالية المدرعة والآلية التي استخدمت لطرد داعش من المدن المحتلة.

هـ. جرى تحوير الكثير من العجلات لحمل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بما يتلائم مع طبيعة المعارك والحاجة الى قابلية الحركة والقوة النارية لمطاردة مجاميع داعش، خاصة في المناطق الصحراوية والمفتوحة، في ذات الوقت استلمت وزارة الدفاع أسلحة ومعدات أخرى جرى التعاقد عليها سداً للنقص الحاصل نتيجة انتكاسة الموصل وخسارة أغلب التشكيلات فيها لمعدات وعجلات وأسلحة.

2 - طبيعة التهديدات الداخلية القائمة واشكالها:

يمكن تحديد المخاطر والتحديات الداخلية وفق مستويات خطورتها بما يلي[6]:

المستوى الأول:

1 ـ الإرهاب.

2 ـ العنف.

3 ـ الأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط.

4 ـ الفساد الإداري والمالي.

5 ـ عدم الاستقرار السياسي.

6 ـ ضعف الانتماء الوطني.

7 ـ التخندق الطائفي والعرقي والقومي.

المستوى الثاني:

1 ـ الجريمة المنظمة بأشكالها.

2 ـ تردي المستوى التعليمي.

3 ـ شحة المياه والتحكم الخارجي بالموارد المائية.

4 ـ فقدان القدرة على التحكم بالأمن السبراني (أمن المعلومات والاتصالات).

5 ـ المخاطر البيئية وانعدام الضوابط الصحية وانتشار الأوبئة والأمراض.

6 ـ مخلفات الحروب والمعارك (الألغام والمدخرات الحربية).

(6) مجلس الأمن الوطني، استراتيجية الأمن الوطني العراقي، مصدر سابق، ص11.

7 ـ انتشار أسلحة الدمار الشامل في الجوار الإقليمي.

8 ـ انتشار الأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة.

المستوى الثالث:

1 ـ قضايا الحدود الدولية العالقة مع دول الجوار.

2 ـ التدخلات العسكرية لدول الجوار.

3 ـ المناطق المتنازع عليها.

4 ـ ترسيم الحدود الإدارية للإقليم وباقي المحافظات.

5 ـ الكوارث الطبيعية وعدم وجود استراتيجية الوطنية للمعالجة.

أمام كل هذه المخاطر والتحديات هنالك جملة من التهديدات التي احتوتها البيئة الاستراتيجية العراقية، هذه التحديدات لو تفاقمت فإنها تتحول الى مخاطر يصعب معالجتها ومنها:[7]

(7) مجلس الأمن الوطني، استراتيجية الأمن الوطني العراقي، مصدر سابق، ص13.

1 - النزوح:

شهد العراق حالة نزوح جماعي مفاجئ نتيجة سيطرة عصابات (داعش) على مدن ومناطق واسعة، وتعمقت المأساة الإنسانية في ظل ضعف البنى التحتية الخاصة بالخدمات الأساسية مع تكرار حالات النزوح للعوائل والأفراد، واستمرار حركة تنقلاتهم بفعل استمرار العمليات الإرهابية أو العسكرية.

2 - هشاشة النسيج الاجتماعي:

انعدام تحقيق العدالة الانتقالية بصورة صحيحة وتركة الدكتاتورية والحروب والتداعيات السياسية والاقتصادية والاحتراب الداخلي والعمليات الإرهابية التي استهدفت الكثير، ومنها إثارة الحرب الطائفية، يضاف اليها أسباب الجهل والفقر والبطالة وضعف الوعي بحقوق الإنسان، شكّل (بمجمله) حالة من تراكم مقومات الضعف والتردي على البناء الاجتماعي، ودفع الأفراد الى إثبات وجودهم من خلال الهويات الفرعية سواء العرقية أو الطائفية أو القبلية والعشائرية وحتى المناطقية.

3 - تهديدات اجتماعية تجاه الفئات الهشة والنوع الاجتماعي:

أفرزت تعقيدات البيئة الداخلية خلال السنوات السابقة والحالية والمتمثلة بالحروب والعمليات الإرهابية ظهور تهديد على النوع الاجتماعي شمل النساء وكبار السن و(ذوي الاحتياجات الخاصة)، وممّا ضاعف من حجم هذا التهديد هو ضعف

القوانين ونظم الرعاية والحقوق الاجتماعية وبرامج التعليم والتأهيل اللازمة لتمكين هذه الفئات من الاندماج في المجتمع والمشاركة في سوق العمل.

4 - إضافة الى التهديدات المشار اليها آنفا، هنالك تهديدات لا تتعلق بالعراق وحده، وتتطلب منه الاستعداد لمواجهتها بالانخراط في العمل مع المجتمع الدولي، ولعل أهمها: التغير المناخي وتهديده لبيئة العراق وقطاعه الزراعي، وحروب المياه، والعولمة الثقافية التي تمثل فرصة للتعليم والمعرفة، لكنها تحمل مؤثرات قد تهدد منظومة القيم والأخلاق الوطنية، إضافة الى طروحات الحرب الناعمة والفوضى الخلاقة التي أحدثت شرخاً كبيراً في البناء الاجتماعي، وهذا ما حصل بالفعل بعد تفاقم تداعيات ومخرجات حراك تشرين.

3 - التحديات السياسية:

سياسياً يتميز المشهد السياسي بكثرة خلافاته السياسية وهي حالة ليست بالجديدة، فقد عرف النسق السياسي العراقي تلك الحالة منذ التغيير وهي من البديهيات الديمقراطية، لكن المشكلة أن تلك الخلافات أخذت نسقاً تصاعدياً، وكل الجهود التي بذلت من هنا وهناك في سبل الحدّ منها أو ردمها لم تحقق كل أهدافها سواء بصورة مصالحة وطنية أو مواثيق شرف، أو في مشروع التسوية السياسية كآلية جديدة لمعالجة الخلافات السياسية، وكأداة لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة، وجعل مصلحة العراق وشعبه النقطة التي لا يجب أن يثار حولها أي خلاف[8].

إن حدّة الخلافات السياسية تلك لم تقتصر على هذا النماذج وحسب، بل انسحبت أيضاً على طريقة تشكيل مجالس المحافظات وتشكيل لجانها المختلفة (رغم إيقاف العمل بها في الوقت الحاضر)، ولتخضع تلك اللجان وفي مقدمتها اللجان الأمنية لنفس الإشكالية، وفي بعض الأحيان الى التضاد نسبياً مع المؤسسة الأمنية العراقية. ففي الكثير من الأحيان نجد عبارات التقصير والإهمال في الأداء متبادلة بين الطرفين، والتي تعكس بُعداً وموقفاً سياسياً أكثر ممّا هي موقف أمني، وهذا الأمر ألقى بظلاله على الأمن الوطني. كما انسحبت تلك الخلافات بطبيعة الحال الى المؤسسة التشريعية العراقية باعتبارها الوعاء السياسي الذي يضم مختلف التيارات والأحزاب السياسية العراقية، واتخذت صور الخلافات الى تأزم عمل البرلمان وانشغاله بها وابتعاده على حل المشكلات والمهام الأساسية الموكلة اليه، وتأخيره تشريع قوانين مهمة ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالأمن الوطني العراقي وتمسّ مصالح المواطن العراقي بالصميم، وتكرر حالات عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسات كنتيجة لتلك الخلافات السياسية والتي تُعدّ مؤشراً غير

(8) أحمد فاضل جام، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسة الدولية، العدد 35، الجامعة المستنصرية 2014، ص 189 .

إيجابي، وأدت تلك الحالة الى خروج تظاهرات شعبية مطالبة بإيجاد حلّ نهائي لتلك الخلافات وإجراءات الإصلاحات الضرورية[9]، والتي تحولت لاحقاً الى ما أطلق عليه (حراك تشرين) لتتحول الى وسيلة لخلق تناقضات خطيرة بين القيادات الأمنية والقوى الفاعلة في ذلك الحراك، ممّا أدى الى تفاقم الأزمة الأمنية بدلاً من أن يكون ذلك الحراك جزءاً فاعلاً في حلحلتها.

(9) المصدر نفسه، ص189 .

في ظل هذا المشهد أدت الخلافات السياسية الى[10]:

(10) د. قيس كريم نافل وآخرون ، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ص71 .

أ. حدوث فراغ في شغل الحقائب الوزارية الأمنية ولمدة طويلة وفي حقب متباينة والتي تتكرر في كل دورة انتخابية.

ب. انعدام الثقة بين الأطراف السياسية، وهي حالة حاضرة في ظل تعدد الخطابات السياسية في جميع مؤسسات الدولة، والذي يعكس أفكار المرجعية السياسية للكيان السياسي لا المرجعية القانونية والمهنية ذات التوجه الوطني.

ج. بسبب الخلافات السياسية وانتشار الفساد تمكنت التنظيمات الإرهابية من احتلال أجزاء مهمة من العراق.

د. تراجع الثقة بين السياسيين ومكونات الشعب العراقي.

هـ. ثمة علاقة بين تزايد الخلافات السياسية وتراجع التنمية والنمو الاقتصادي العراقي، فالنمو يعتمد بالدرجة الأساس على مدى الاستقرار السياسي، وعليه فإن أي تذبذب في الاستقرار السياسي سينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي.

و. طبيعة الخلافات السياسية ذات الطابع السلبي الذي لا يمكن لأطراف الصراع أو الخلاف من التوصل الى حلول ناجحة لمجابهة التحديات القائمة.

ز. سياسات التشهير بين مختلف الأطراف السياسية ألقت بضلالها على مجمل الوضع العام ومنحت الفرصة لتصاعد حدّة التحديات على مختلف الأصعدة.

ح. محدودية القدرات الخلاقة السياسية الحاضرة بالمشهد السياسي العراقي يجعل من الصعب التواصل الى معالجات ناجحة للتحديات القائمة.

ط. أزمة المشاركة الشعبية والعودة مجدداً الى نسق القائد الأوحد في الكثير من الكتل السياسية، ولّد حالة من الشعور بالعودة الى زمن التسلط بأشكال جديدة، ممّا دفع باتجاه ظهور تحديات غير مسبوقة على جميع الاتجاهات.

ي. ابتعاد وعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية شعوراً منهم بعقم مخرجاتها.

4 - التحديات الأمنية:ـ

قد تكون التحديات الأمنية هي الأكثر تأثيراً على بناء الدولة ومؤسساتها، كما أنها تدخل ضمناً كسبب لتحديات ومخاطر أخرى منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن هذه التحديات تختلف من بلد الى آخر إلا أنه لم يخل مجتمع من المجتمعات الى اليوم من مظاهر العنف، سواء البارزة منها أو تلك التي تكون في حالة الكمون متخذة من ظروف الحياة الصعبة كمحفز، ولتتجمع خيوطها في وجدان وعقول أولئك الذين يخافون منها، ولتتغذى على الحقد الذي يأخذ طريقاً الى قلب هؤلاء، منتظرة اللحظة المناسبة لتأخذ مكانها على أديم الواقع في شكل انفجار عاصفة لا يبقي شيئاً يتناسب مع مدى الكبت والاضطهاد الذي عاناه هؤلاء الناس في ظل الظروف التي كانت قائمة وقتها بسبب أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وعقائدية جعلتهم يعيشون في غربة عن مجتمعاتهم. لكن الذي حدث في العراق بعد حرب الخليج الثالثة 2003 عنف من نوع آخر غريب في توجهاته وممارساته وأهدافه، يمكن أن يطلق عليه بـ(الإرهاب الوافد) الذي لم يتوان عن استخدام أبشع وسائل القتل والتنكيل من أجل تخريب البلاد- مؤسسات وأفراد- اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً مادياً ومعنوياً[11].

(11) مركز النهرين، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، مصدر سابق، ص71 .

والتحديات الأمنية: هي عبارة عن مجموعة من العمليات والأساليب العدائية التي تحصل في عموم البلاد، والتي تتضمن العنف والتطرف والغلو والعدوان بكل أشكاله وصوره تجاه الأفراد أو التجمعات من المدنيين والمؤسسات والمنشئات التي تقوم بحماية أمن البلاد واستقرارها، ينفذها أو يساعد على تنفيذها أفراد أو مجموعات أو منظومات أو دول، تحت مختلف الدوافع والأسباب، وبما يؤدي الى التدمير والموت، أو التخويف والترهيب والتهجير تحت ذرائع دينية أو عرقية أو مذهبية أو فكرية أو عقائدية، وفي اطار منظم ومخطط له يستهدف أمن الإنسان الفرد وكرامته وواجباته ومستقبله وعمله،[12] ويمكن إجمال تلك التحديات بما يلي[13]:

(12) د. الحارث عبد الحميد حسن، الإرهاب والسلوك الإرهابي، مجلة العلوم النفسية، جامعة بغداد العدد الأول، 2006، ص8.

(13) حسن البيضاني، التحديات القائمة والمحتملة، مصدر سابق، ص6.

أ. قدرات العدو الكامنة على القيام بعمليات إرهابية ذات صدى إعلامي.

ب. الحدود لم تؤمّن بالطريقة التي تضمن الحد من الظاهرة تسلل العدو.

ج. مستوى أداء القطعات في قتال المدن بالرغم من الخبرة المتراكمة لم ترق الى المستوى المطلوب.

د. الجهد الاستخباري لا يزال مبعثراً وغير محكوم بقانون لتحديد فضاءات العمل الاستخباري.

هـ. المحاصصة أثرت سلباً على طبيعة بناء منظومة البيانات للقيادة والسيطرة في عموم القوات المسلحة ممّا أدى الى حصول حالة من اللا استقرار الدائم في مكوناتها.

و. ضعف عام في طبيعة وامكانيات القاعدة المادية الخاصة بالدعم اللوجستي.

ز. غياب عام لعقيدة تدريبية فاعلة وبمختلف المستويات.

ح. التواجد غير المبرر لقوات الجيش داخل المدن.

ط. عدم وضوح الرؤيا لدى القوات المسلحة حول المهام والواجبات المكلف بها.

ك. التواجد الأجنبي، وخاصة الأمريكي، وتداعياته رغم القرار الملزم بإخراجه والصادر من مجلس النواب العراقي مطلع عام 2020 على أثر استهداف قادة النصر من قبل الإدارة الأمريكية.

5 - التحديات الاقتصادية

يتمثل هذا التحدي بمجموعة متداخلة من التحديات المتفرعة بالأساس من التحدي الاقتصادي، إلا أنه وبشكل عام يتمثل في الكيفية والآلية التي يجرى فيها توزيع الثروات الضخمة والكبيرة والمتنوعة، ولا سيما واردات النفط التي تتصاعد بين الحين والأخر وفقاً لأسعار النفط في السوق العالمية، حيث يُعد النفط بالنسبة للعراق المصدر الأسمى والأهم من موارد البلاد، لذلك فإن القطاع النفطي يمثل واحداً من أكثر التحديات التي تواجه الدولة في صياغة استراتيجياتها الاقتصادية، في حين تشكل البطالة بتحدياتها المعروفة وبنوعيها الحقيقي والمقنّع الخطر والتحدي الأكبر على استقرار العراق الاقتصادي. يضاف الى ذلك هنالك تحد ثالث يتمثل في الانتقال غير المنتظم الى اقتصاد السوق وما قد يخلفه من تبعات ذات آثار كبيرة على الاقتصاد العراقي[14].

تشكل البطالة بتحدياتها المعروفة وبنوعيها الحقيقي والمقنّع الخطر والتحدي الأكبر على استقرار العراق الاقتصادي

(14) مركز النهرين، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، كراسة النهرين، 11 ط 1 2018 K ، ص41 .

ولا يمكن الإنكار بأن الاقتصاد يعد عصب الدولة الأساس، ومن دونه لا يمكن الحديث عن أي مظهر من مظاهر الحياة في المجتمع، فعبر الاقتصاد تنظم الدولة شؤونها وشؤون المجتمع، وأي خلل في الإدارة الاقتصادية ينتج عنه تداعيات خطرة، كتنامي ظاهرة الفساد المالي وارتفاع نسب البطالة والفقر والتجاوز على المال العام، واستمرار ملف المشاريع الوهمية وظاهرة غسيل الأموال والذي أثر بصورة كبيرة على المستويات الصحية والتعليمية والبنى التحتية في عموم البلاد وتنفيذ المشاريع

التنموية، والذي بدوه يؤدي مستقبلاً لمحاذير أمنية تؤثر على الأمن الوطني العراقي. ومن هذه المحاذير: تنامي الشريحة الاجتماعية العراقية الواقعة تحت الفقر والبطالة على الرغم من الجهود الحكومية لمحاربة ظاهرتي الفقر والبطالة وإنفاق المليارات عليها، إلا أن نسب الفقر وأرقام البطالة لا زالت مرتفعة، ممّا يترك مستقبلاً آثاراً خطيرة على أمن العراق الوطني واستقراره المجتمعي[15]، فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد (2003م) قد اتخذت صوراً ومظاهراً عدّة وعلى نحو غير مسبوق وعلى شكل [16]:

أ. اختلاس الأموال المخصصة للمشاريع الخيرية.

ب. سرقة المصارف والبنوك.

ج. تحويل الأموال المشبوهة للخارج الناتجة عن أعمال غير مشروعة.

د. تهريب النفط ومشتقاته خارج العراق.

هـ. الوصولات المزورة التي يقوم أصاحبها بإنشاء مشروع تجاري وهمي في العراق في ضل غياب الرقابة والتدقيق السريع والفوري لمصادر وصحة تلك الوصلات.

و. سرقة الآثار وبيعها في السوق السوداء.

(15) الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية، حقوق الإنسان، لعام 20014، المشاريع الوهمية، ص48 .

(16) سالم محمد عبود، ظاهرة غسيل الأموال، المشكلة، الآثار، المعالجات مع الإشارة الى العراق، دار المرتضى للطباعة والنشر بغداد، 2007، ص79 .

6 - التحديات الاجتماعية

يشكّل التنوع الديموغرافي في الكثير من البلدان عامل قوة، في حين أنه قد يكون عامل ضعف حينما لا تستطيع الحكومات المتعاقبة أن تجد بودقة قادرة على صهر هذه المكونات وايصالها الى المستوى الذي ترتفع فيه صفة الوطنية على باقي المؤثرات الاجتماعية والمتمثلة بالعرق والقومية والطائفية والمناطقية والتمذهب وغير ذلك[17]، ومن هنا فإنه- وعلى الصعيد الاجتماعي- تكون الدول مستقرة عندما تكون بيئتها الاجتماعية والثقافية مشجّعة على المشاركة وداعمة للدولة في تفعيل هويتها الوطنية، والتي تسهم في إدامة العقل الجمعي بعيداً عن أطر التخندق في الهويات الفرعية، وهو أمر بحد ذاته يصب في تعزيز الأمن الوطني لتلك الدول. وفي العراق نجد أن المواطن العراقي في العموم، وبعد عام 2003م، يفتقد للثقة المتبادلة بينه وبين الدولة، ويعيش بحالة اغتراب عنها، إذ هناك مؤشرات تدل على أن الكثير من المواطنين العراقيين قد بدأوا ينظرون للسلطة على أنها مؤسسة للسياسيين وتعبّر عن تطلعاتهم فقط، وأن هناك شعور بعدم المبالاة تجاه أمن المواطن، ممّا يجبره على البحث عن ملاذات أمنية أخرى يجدها في الهويات والانتماءات الفرعية

(17) حسن سلمان خليفة، تاريخ الجيش العراقي، الواقع الديموغرافي وأثرة على بناء الجيش، المكتبة العلمية، بغداد، ط1، 2020، ص91.

القبلية والعشائرية والمذهبية وعلى حساب الحلقة الوطنية الأوسع لتصبح الهويات الفرعية كمقياس للعمل والانتماء والولاء، لا وبل كلغة حديث مسلّم بها، وبروح اقصائية تلغي وجود الآخر فالأحاديث والتصريحات الأثنية والقومية والدينية والمناطقية أصبح حديثاً عادياً يتداوله العامة والخاصة ومن هم في السلطة ومن هم خارجها وفي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ليصبح التعريف الشخصي سياسياً واجتماعياً ووظيفياً باسم القبيلة والعشيرة والقومية والمذهب. زد على ذلك تنامي ثقافة عدم تقبل الآخر من شرائح المجتمع المختلفة بفعل ظروف شتى ومنها الأعمال الإرهابية وتحميل مكون دون الآخر تداعيات ما جرى ويجري في العراق، كل هذه الأمور وغيرها تشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل العراق في المنظور القريب والبعيد [18].

(18) فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي، مطبعة السماء، بغداد، 2016 ص138.

من هنا يمكن أن نحدّد التحديات الأكثر أهمية وتأثيرها كتحديات اجتماعية ظهرت في المجتمع العراقي خلال مرحلة ما بعد سقوط النظام بما يلي:

أ. تصاعد حدّة الظاهرة العشائرية والقبلية وعرقلتها لتنفيذ الضوابط القانونية والعرفية.

ب. ضعف عام في القيم المجتمعية وميل متصاعد وعالي المستوى باتجاه التقليد الأعمى للمجتمعات الأخرى وخاصة الغريبة منها [19].

(19) حسن البيضاني، في التحديات القائمة والمحتملة للسنوات الأربعة القادمة، بحث منشور، مركز حراب للدراسات، 2019 ص9.

ج. بروز ظواهر أولية تؤدي في حالة استفحالها الى حالة قائمة والى تفكك أسري وانعدام أو ضمور للضوابط الأخلاقية التي تتحكم بالعلاقات الاجتماعية.

د. استفحال ظاهرة التسول وبشكل واسع النطاق وتحولها الى مهنة يجري ممارستها بشكل متقن ومربح.

7 - التحديات المؤسساتية

لا يمكن إغفال حقيقة أن أي دولة لا يمكن لها أن تشهد استقراراً وتطوراً دون أن تكون لها مؤسسات قادرة على إنجاز المهام الوطنية التي تدفع باتجاه الاستقرار والتطور والنظام المؤسساتي وتبعاً لتراتبية الارتباط الوظيفي له كجزء من هيكل الدولة العام، فقد بدت بوصفها فكراً ومنهجاً وتدبيراً مرتبطاً بالسياسة العامة التي بدت هي الأخرى حقلاً مهماً لتفسير بنى الدولة ولتحليل أدائها، لا سيما أن السياسة العامة غالباً ما تستدعي الاهتمام بالفاعلين وشروط عملهم طالما كانت الدولة هي هيأة عامة شاملة تتميز بتعدد أجهزة القرار فيها [20].

(20) خالد العبيدي، الاستقرار السياسي، مصدر سابق، ص24.

من هنا فإن المؤسسات تشكل الجسم الفاعل في كيان الدولة، وأن أي اختلافات

أو تراجع في أدائها سيؤدي حتماً الى سلسلة من الإخفاقات، وفي كل الأحوال فإن هنالك جملة من التحديات ذات الطابع الوطني التي تتعلق بالعمل المؤسساتي على صعيد الدولة بشكل عام، وقد برزت هذه التحديات بشكل واضح وأدت الى تراجع عام في الأداء الحكومي المؤسساتي، ويمكن إجمال ما يتعلق منها بإدارة الحكم (كنظام مؤسساتي) بما يلي [21]:

(21) حسن البيضاني، التحديات القائمة والمحتملة، مصدر سابق، ص9.

أ. الدستور كرس مفهوم المكونات بدلاً من أن يركّز على وحدة الوطن والشعب.

ب. رغم أن العمل يجب أن يكون وفق مبدأ فصل السلطات الثلاث، إلا أن الواقع هو خلاف ذلك.

ج. بروز ظاهرة الميل الى التفرد بالسلطة وعدم الأخذ بمبدأ الديمقراطية في إدارة الحكم.

د. عدم استقرار منظومة إدارة الحكم وخاصة الوزارات ذات المساس بالمواطن وكذلك الوزارات ذات الطابع الأمني.

هـ. ألقت المحاصصة بظلالها على طبيعة تحديد شخص الوزير ووكلائه وحتى مستوى المدير العام ممّا أفقد إدارة الحكم ومؤسساتها طبيعتها الديمقراطية المبنية على الكفاءة والخبرة.

و. الغالبية العظمى في القيادات الإدارية العليا لا تمتلك بُعد نظر في إدارة الحكم.

ز. التحزب أثّر سلباً على مدى ولاء المسؤولين تجاه الوطن وهذا الأمر ألقى بظلاله على مجمل عمل المؤسسات العاملة.

ثالثاً - التهديدات والتحديات الخارجية (الإقليمية والدولية)

1 - المستوى الدولي: الاحتلال الأمريكي وتأثيره على الأمن الوطني العراقي

تبيّن من خلال مراجعة المساعي والخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تشكيل العراق أنها كانت وفق مقاسات تلائم الرغبة الأمريكية ومصالحها في المنطقة [22]، وأن هذه السياسات والخيارات التي حددتها الإدارة الأمريكية تم ربطها وتحديدها بشكل يتلائم مع الطموحات المستقبلية للولايات المتحدة في العراق والمنطقة عموماً، ووفقاً لمصالحها ومصالح الدول المتحالفة معها، ومنها بالمقدمة الكيان الصهيوني، لتؤدي الى نتائج سلبية أثرت على المجتمع العراقي بشكل كبير وتمثلت هذه الاجراءات الخاطئة بإعلان العملية الديمقراطية بشكل متسرع في بلد رضخ تحت نير نظام شمولي لمدة تزيد على الثلاثين عاماً،

(22) عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغير، مركز العراق للدراسات 2008، ص 151.

ومن دون تحضيرات مسبقة أو تهيئة عامة للنفسية العراقية أمام هذا التغيير المباشر والجذري وقد أدى ذلك الى [23]:

(23) علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الأمن الوطني، مصدر سابق، ص166.

أ. خلق فجوة كبيرة وفراغ سياسي شاسع بين مرحلة الدكتاتورية ومرحلة الديمقراطية وأوجد ملاذاً آمناً للقوى المعادية لهذا التحول الديمقراطي غير المبرمج.

ب. تراجع عام في مستوى الأداء الأمني وفقدان السيطرة على الأوضاع في عموم البلاد.

ج. اتّباع سياسة الكيل بمكيالين في تقريب جهات بذاتها دون أخرى ممّا ولّد حالة من الاحتقان العام في الشارع العراقي.

د. فقدان مصداقية الأمريكان وفشل تعهداتهم على أنهم رعاة الديمقراطية في العراق.

هـ. ابتداع نظام المحاصصة الذي لا تزال آثاره السيئة تلقي بظلالها على المشهد السياسي العراقي.

و. خلق حالة من التوتر والرفض المتصاعد لاحقاً ليتحول لاحقاً الى ذريعة للقيام بعمليات إرهابية مبرمجة.

من خلال ما تقدم فإن الولايات المتحدة لم تكن تملك أي استراتيجية أو رؤية واضحة للديمقراطية في العراق، لتبدأ المطالبات الأمريكية بالانسحاب السريع مع تزايد الخسائر الأمريكية في العراق وتجبر الولايات المتحدة في البحث عن مخرج لأزمتها ومأزقها في العراق بوصفها دولة احتلال، فوجدت ضالتها في الاتفاقيات التي عقدتها مع العراق. لتبدأ المرحلة الأولى من الاتفاقية الأمنية العراقية- الأمريكية عندما وقع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش)، ورئيس الوزراء العراق الأسبق (نوري المالكي) مذكرة التفاهم للاتفاقية الأمنية يوم 27 تشرين الثاني في 2007.

إن الولايات المتحدة لم تكن تملك أي استراتيجية أو رؤية واضحة للديمقراطية في العراق

وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة مجالات أساسية لتنظيم العلاقة هي [24]:

(24) اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، (S.F.A). (تداول محدود).

أولاً- المجال السياسي والدبلوماسي: وتمثل بدعم وإسناد النظام الجديد في العراق بوجه التدخلات الخارجية والداخلية وحماية الديمقراطية والدستور من دون الإخلال بالوجود الأمريكي الفعلي الدبلوماسي لما له من أهمية في السيطرة على العملية السياسية في العراق وتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي.

ثانياً- المجال الاقتصادي: وشمل دعم ومساعدة العراق للانتقال الى اقتصاد السوق والمساعدات المالية والفنية لبناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية، وتشجيع الاستثمار وخاصة في المجال النفطي والمساعدة على إطفاء ديونه وإلغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق، إضافة الى العمل من أجل خصخصة الأمن.

ثالثاً- المجال الأمني: وتضمن تقديم الالتزامات العسكرية والأمنية للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ومساعدة الحكومة على مكافحة الإرهاب وتدريب وتجهيز وتسليح الجيش والقوات الأمنية من خلال القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في العراق أو في دول الجوار الإقليمي.

2 - المستوى الإقليمي: دول الجوار وتأثيراتها على الأمن الوطني العراقي

قبل الخوض فيما له علاقة بدول الجوار ومدى تأثيرها على الأمن الوطني العراقي لابد من التأكيد على حقيقة مهمة وجوهرية تتمثل في أن للأمن الوطني أو القومي مفهوم واسع، فهو أكثر بكثير من مجرد الحماية المادية كونه يتضمن أيضاً حماية مصالح الدولة الاقتصادية والمعنوية والسياسية، وقيمة هذه المصالح التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها [25]، وفي كل الأحوال فإن للعامل الخارجي (البيئة الإقليمية والدولية) أثر كبير في المعادلات المفاهيمية الأمنية داخل الدولة للحفاظ على أمنها الوطني من الناحية النظرية والتطبيقية، ومن الصعوبة بمكان إعادة بناء بلد وإعادة اللحمة بين أبنائه إذا كانت دول الجوار تعمل وبكل قوة من أجل تفكيكه. [26]

(25) علي عبد الله وعلي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مصدر سابق، ص 36.

(26) علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي، مصدر سابق، ص96.

وممّا لا شك فيه أن الاحتلال الأمريكي للعراق يحمل بين طياته أهداف تتعدى حدود العراق ليشمل دول المنطقة، وهذا ما أدركته دول الإقليم المجاورة للعراق ممّا دفعها الى التدخل في الشأن العراقي مستغلة الفوضى التي أحدثها الاحتلال بغية تحقيق أهدافها، لذا شكلت التدخلات الإقليمية عامل إرباك للوضع العراقي في مختلف المجالات، فضلاً عن أحداث الربيع العربي وما رافقه من تغيير في أنظمة حكم العديد من البلدان العربية بعد عام (الربيع العربي) 2010 وانعكاساتها على الساحة العراقية. وعلى العموم فإن التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة العراقية بعد الاحتلال أدت الى حدوث تغييرات جذرية في موازين القوى داخل المجتمع العراقي وفي منظومة السلطة وقد أفرزت هذه التحولات مخاوف الانتقال الى الدول المجاورة التي حاولت بدورها التدخل لوضع حدّ لها. ويمكن القول إن التركيبة الاجتماعية العراقية فتحت منافذ للتدخل الخارجي لعلاقة الغالبية العظمى من المكونات والأطراف العراقية بأطراف خارجية، وقد ارتبطت التدخلات بالقدرة

على توظيف هذا المكون أو ذاك داخل المجتمع العراقي بفاعلية لترجيح كفتها في ميزان القوى داخل العراق، ليصب في النهاية في صالح مخططاتها المستقبلية وتحقيق أهدافها ومصالحها، الأمر الذي ترتب عليه تبلور وتصاعد الفتن الطائفية والمذهبية، وتدمير البنية التحتية عبر مخطط طويل الأمد متعدد المراحل، ليتسبب لاحقاً في تأجيج الصراعات الداخلية في العراق.

وقد تمثّلت أهم دوافع هذا التداخل بما يلي[27]:

أ. مخاوف ناجمة عن احتمال تقسيم العراق عرقياً ومذهبياً وانتقال العدوى الى دول المنطقة التي فيها أقليات شيعية وكردية مثل (تركيا وإيران والسعودية).

ب. الرغبة في إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن توجيه ضربة عسكرية أو القيام بعمل عسكري تجاه الدول المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مثل سوريا وإيران.

ج. الرغبة في إفشال المشروع الأمريكي في تحقيق ما تسميه الإدارة الأمريكية (الديمقراطية) لمنع تكرارها في المنطقة رغم أن مضمون هذا المشروع هو خلاف ذلك.

د. الرغبة في خوض حرب تصفية حسابات مع الولايات المتحدة بالنيابة على أرض لعراق.

هـ. امتلاك العراق لثاني احتياطي من النفط بالعالم، ممّا يجعله من المؤثرين على أسعار النفط في السوق العالمية إذا ما شهد استقراراً سياسياً.

من جانب آخر فقد تولدت حالة من القلق لدى أنظمة دول الخليج بسبب العنف في العراق الذي مثّل قاعدة لجذب العديد من الجماعات الإرهابية، لذلك كانت هناك خشية متصاعدة من عودة هذه الجماعات الى بلدانها لتكون قاعدة ومبرراً لأثارة الصراع مع الأنظمة الخليجية، ولا سيما وأن بعض هذه الجماعات استطاعت التسلل الى الدول المجاورة مثل الكويت، يضاف الى ذلك فإن هنالك سبب آخر لا يقل أهمية يتمثل بوجود نوع من التنافس الإقليمي على النفوذ في العراق بين الأطراف الإقليمية (ايران، تركيا، دول الخليج) وتُعد المملكة العربية السعودية وايران وسوريا- حسب وجهة النظر الأمريكية- من الدول الأبرز بهذا الخصوص، وغالباً ما تشير الولايات المتحدة لهذه الدول على أنها تقدم الدعم للفصائل المسلحة، وبما أن المملكة العربية السعودية حليف للولايات المتحدة، فإن النصيب الأوفر من هذه الاتهامات من نصيب إيران وسوريا[28].

(27) علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي، مصدر سابق، ص183.

(28) ايناس عبد السادة العنزي، الاستراتيجية الأمريكية وإدارة صراع الإرادات السياسية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 41 لسنة 2009، ص80.

وهناك من يرى أن جميع دول الجوار الاقليمي للعراق كانت وما تزال تتدخل في الشأن الداخلي وبطرق مختلفة تختلف من دولة الى وأخرى وحسب ما تمليه مصالحها، ورغم أن هذه الدول تختلف في استراتيجيتها تجاه العراق لكنها تتفق في تصريحاتها المعلنة بأنها تسعى الى استقرار العراق، على الرغم من أن ما يدور على الساحة العراقية مختلف تماماً، فدول الجوار، فضلاً عن تدخلها في الشأن العراقي، فإنها تعيش حالة من التنافس في تطبيق أجندتها في الساحة العراقية، فدول الخليج أيقنت أن ما آل اليه الوضع ليس لصالحها ويحمل تداعيات أمنية خطيرة على أمنها، لاسيما وأن توجه منطقة الخليج تجاه العراق وقضايا المنطقة يضع طموحات إيران في الحسبان، لذا تحاول رسم سياستها وفق المعطيات الجديدة خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية وحتى قطر والبحرين والإمارات ولكن بدرجة أقل [29].

(29) أشـرف محمد كشك، تداعيات الوجود الأمريكي على مجلس التعاون الخليجي، القـاهـرة، مركز الأهـرام للدراسات، السياسة الدولية العدد 154 لسنة 2003 ، ص113.

رابعاً- متطلبات بناء القوات المسلحة العراقية رؤية مستقبلية

إن حجم القوات المسلحة لأي دولة مرهون باعتبارات عديدة، فسياسة الدولة المعتمدة في الأمن الوطني تساعد على تحديد طرق توفير الأمن والاستقرار للبلاد، فإذا كان انضمام الدولة الى حلف جماعي أو اتفاقية ثنائية فإنها لن تخصص قدرتها المادية والبشرية الى بناء قوات مسلحة قادرة على تحقيق الأمن بشكل يؤثر على باقي القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو التربوية، وقد أخذت اليابان بهذه السياسة بعدما تمّ ترتيب علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة في ضوء اتفاقية 1951م التي جرت بين البلدين، لكن هذا الإجراء لم يصد اليابان عن تطوير قوات الدفاع الوطني بالتركيز على الجوانب الفنية والكفاءة، وكانت ألمانيا حتى في انتمائها الى الحلف الأطلسي في عام 1955م لا تنفق مستويات عالية من دخلها القومي على القوات المسلحة ولكن بعد أن أُعطي لها دور في سياسة الدفاع لحلف الأطلسي قامت بتعزيز قواتها المسلحة.

الاستراتيجية العسكرية هي تطبيق الفكر السياسي للدولة في إطار استراتيجيتها العليا

وكانت الاستراتيجية العسكرية العراقية، ومنذ عام 1921م، قد استندت على معطيات الظروف السائدة في ذلك الوقت، وعلى تصور سياسي مدرك لما كان ينبغي عمله للدفاع عن العراق وحماية أمنه ومعالجة وضمان استقراره بإقامة العلاقات الجيدة والتعاون مع الدول الأخرى والجوار الإقليمي وحتى الدول الكبرى، لذا كان للجيش العراقـي دور كبير فـي أحداث مايس 1941م، وفي حرب فلسطين عام 1948م، واشترك الجيش العراقي في حرب أكتوبر ضد إسرائيل في 6 أكتوبر 1973م[30] بصورة أوسع بكثير من الحروب القومية السابقة.

(30) اللـواء الركن المتقاعد محمود أحمد عزة، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، ط1، بغداد، بيت الحكمة، العراق، 2011، ص333.

إن الموارد العسكرية هي واحدة من قدرات الدولة الرئيسة التي تكون الدولة مسؤولة عن إدارتها وتوجيهها لتحقيق مصالح البلاد في السلم والحرب، فالاستراتيجية العسكرية هي تطبيق الفكر السياسي للدولة في إطار استراتيجيتها العليا وهي آخر وسائلها السياسية لكن باستخدام القوة لحماية البلاد، كما أنها فن تصور الدولة الشامل لاحتمالات ردع الخطر والعدوان الخارجي والداخلي التي يمكن أن تتعرض لها الدولة. إن من أهداف العراق الوطنية وتوجهاته المستقبلية الأخذ بالتجارب والمجازفات العسكرية السابقة بنظر الاعتبار ومنع تكرارها بأي شكل من الأشكال، كذلك يجب أن يكون للعراق استراتيجية عسكرية تأخذ موقعها في استراتيجية الدولة العليا الى جانب موارد الدولة المهمة الأخرى، لا سيما بعد أن انتقلت مسؤولية الدفاع عن العراق وأمنه الداخلي الى العراقيين بعد الانسحاب الأمريكي.

إن الاستراتيجية العسكرية يجب أن تحظى بتأييد ودعم داخلي من جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية وأن تحظى بقبول عالمي وإقليمي مناسب يشّرع من قرار وطني، ومع ذلك فإنه يقع على عاتق المؤسسة السياسية إعداد الاستراتيجية العسكرية بالتشاور مع المؤسسة العسكرية وتهيئة الظروف الملائمة لها، لا سيما عند الوصول الى مرحلة الضرورة القصوى لاستخدام القوة ضمن غايات وأهداف تحدد بوضوح مع وجود تصور كامل للتهديدات التي يتعرض لها العراق سواء كانت تلك التهديدات قائمة أو محتملة.

إن الاستراتيجية العسكرية يجب أن تحظى بتأييد ودعم داخلي من جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية

إن السياسة العليا للدولة هي المسؤولة عن رسم آلية تستطيع إدارة الأزمات التي تسبق وتصاحب تلك التهديدات، وهي في النهاية يجب أن تقرر على الشكل المؤسساتي للبناء الوطني للقوات المسلحة، بما يضمن قدرته على تنفيذ الاستراتيجية العسكرية في إطار ولائها الكامل للعراق، وأنه من دون وجود قوات مسلحة وطنية عراقية لا يمكن أن تكون هنالك استراتيجية عسكرية.

1 - إعداد استراتيجية عسكرية واضحة وإعداد المناخ الملائم لعملها

إن الاستراتيجية العسكرية هي الإطار الفكري لإدارة الدولة في الحرب، وينبغي أن تبنى الاستراتيجية العسكرية العراقية على فكرة الدفاع والحفاظ على وحدة أراضي العراق، وعلى البناء النوعي للمؤسسة العسكرية، وتصور واضح للتهديدات الخارجية والداخلية التي من المحتمل أن يتعامل معها العراق بمختلف درجات

شدّتها، وإعداد سياق متكامل ومرن لمعالجة كل أزمة بدءاً من الوسائل السياسية والتعاون الإقليمي والدولي لاحتوائها وانتهاء باستخدام القوة بعد عجز الوسائل السياسية.

لم تعمل الأنظمة السابقة في العراق باستراتيجية عسكرية واضحة محدّدة بصلاحيات ضمن الإطار الدفاعي عن البلاد وحماية مصالحها، وكان استخدام الجيش خاضعاً لقرارات الرئيس الفردية في اتخاذ القرار والمزاج الشخصي للحاكم من دون تقدير سليم للموقف أو النتائج في استخدام القوة، وقد تسبب ذلك في اتخاذ الكثير من السياسات الخاطئة في حكم النظام السابق، فقد أقحم الجيش في حروب كثيرة في شمال وجنوب البلاد ومع دول الجوار، وأخيراً مع الولايات المتحدة في معركة غير متكافئة. ويحتاج عمل الاستراتيجية العسكرية الى توفير الظروف الملائمة لعملها ويمكن أن تكون هذه الظروف ذات طبيعة عقلانية تبعاً للظروف العالمية والإقليمية والمحلية، وإدراك تأثيراتها على مصالح العراق، وإعداد استراتيجية عسكرية قادرة على مواجهة الظروف الصعبة من التدخل الداخلي والخارجي.

إن سبق النظر في إعداد الاستراتيجية العسكرية العراقية ليس مهمة سهلة طالما هناك استخدام للقوة، لذلك تحتاج الى جهود كبيرة، لأن النتائج تبرر العناء عندما يكون هناك تهديد، لذلك يكون مستوى إعداد الاستراتيجية العسكرية في مستوى التهديد الذي يواجه العراق بصرف النظر عن الاتفاق والتعثر الذي رافق عمل المؤسسة السياسية العراقية بعد عام 2003م. لا يمكن أن ننكر الدور الذي أصبح عليه العراق بعد أن اتخذ مساراً معلناً على الطريق الديمقراطي، لذلك ينبغي أن تتحكم الضوابط الديمقراطية بعمل مؤسساته، سيما المؤسسة العسكرية وطريقة إدارة المؤسستين السياسية والعسكرية معاً للأزمات في فترة التوتر والظروف الصعبة التي عادة ما تسبق استخدام القوة وخلال استخدامها، وتحاشي التورط بمواقف قد تلحق الضرر بمصالح العراق العليا. ومن خلال مراجعة علمية لممارسات النظام العراقي السابق العسكرية الفاشلة، وسوء استخدام القوة التي تسببت في أخطر المشاكل التي انتهت بالعراق الى نهاية مأساوية، لذلك ينبغي أن ترتبط استراتيجية العراق العسكرية الجديدة بمصالح البلاد الوطنية، وأن تأخذ السياسة الدور الرئيس في حلّ المشاكل الداخلية والخارجية، وأن يكون استخدام القوة على أضيق ما يمكن وعندما تستنفذ كافة الوسائل في المعالجة.

يجب أن يستند بناء الاستراتيجية العسكرية على إدراك سليم للسياسة الدولية

والعلاقات الخارجية والإقليمية وتأثيرات المناخ السياسي في دول الجوار وظروف وتوقعات التهديدات الداخلية، وإعداد جيش في مستوى الردع الضمني لنوايا الإرهاب المحتملة، وأن يكون قادراً على الحسم في الميدان، وعلى ضوء هذا التصور الواقعي فإن استراتيجية العراق الأكثر ملائمة والأقرب قبولاً دولياً وإقليمياً ومحلياً هي الاستراتيجية العسكرية التي تصطبغ بصبغة دفاعية مع قدرات عالية المستوى لردع واجهاض نوايا العدو، أي تلك الاستراتيجية التي يتم فيها فهم استخدام القوة العسكرية باعتبارها وسيلة الدولة السياسية لحماية البلاد ومصالحها بدلاً من أن تكون مثار تهديد وقلق لدول الجوار الإقليمي.

إن إعداد الاستراتيجية العسكرية هي من مسؤولية المؤسستين السياسية والعسكرية في الدولة، ويلاحظ أن إدارتها في المرحلة التي تسبق استخدام القوة هي من مسؤولية الإدارة السياسية بالتشاور والتنسيق مع المؤسسة العسكرية والاشتراك في رسم صورة واقعية للأزمات التي من المحتمل أن يواجهها العراق والإعداد المسبق لكيفية إدارتها قبل وصول الصراع أو النزاع الى مستوى المواجهة العسكرية وخلالها، ويعني هذا أن الاستراتيجية العسكرية تعمل بمستويين سياسي وعسكري، ويتركز المستوى السياسي في صلب الاستراتيجية العليا للدولة وتكون المؤسسة السياسية مسؤولة عنه بالتشاور مع القيادة العسكرية، وعندما تقع الحرب تصبح إدارة الاستراتيجية العسكرية من مسؤولية المؤسسة العسكرية مع تواصل الارتباط والمشورة مع المؤسسة السياسية، ويشكل المستويان العملياتي والسوقي التطبيق العملي للاستراتيجية العسكرية في التعامل مع العدو في الميدان.

إن إعداد الاستراتيجية العسكرية هي من مسؤولية المؤسستين السياسية والعسكرية في الدولة

إن اعتماد استراتيجية عسكرية دفاعية عقلانية، والنجاح في بناء سياسة خارجية وداخلية قوية، وتأسيس إدارة ديمقراطية داخلية مستقرة، تهيئ عادة المناخ الطبيعي لعمل الاستراتيجية العسكرية، ويمكن من خلالها امتصاص ردود الفعل المختلفة إذا اضطر العراق في النهاية الى استخدام القوة لإقرار حق مشروع فشلت المساعي السياسية في إقراره. ويجب أن يجد العراق الظروف الملائمة لأي عمل عسكري قد يضطر اليه في المستقبل من خلال بناء علاقات سياسية جيدة مع دول الجوار ودول العالم في إطار المصالح المشتركة والتعامل والتكافؤ والاحترام المتبادل وعدم التدخل بشؤون الدول والالتزام بالقوانين الدولية وباتفاقيات جنيف والسير مع العالم في التصدي للجماعات الإرهابية والأخذ بنظر الاعتبار التشريعات الخاصة بالسلم العالمي وحقوق الإنسان، واللجوء الى وساطات الدول الصديقة

والشخصيات السياسية العالمية والمؤسسات الدولية وهيأة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية لحل الأزمات، واللجوء أخيراً الى محكمة العدل الدولية.

ويجب أن يكون نهج العراق الديمقراطي في تجاوز الأزمات ثابت قبل استخدام القوة العسكرية، كما أن تحقيق الحكومة العراقية الاستقرار الداخلي وبناء الثقة بينها وبين الشعب عامل مهم جداً لتعزيز وتقوية العمل العسكري. إن تحقيق الظروف الديمقراطية والأمن والاستقرار في العراق سيكون دليل نجاح الدولة في تأسيس إدارة داخلية نوعية في كسب ثقة المواطن بالدولة. وإن المؤسسة السياسية العراقية في جميع أعمالها المتوازنة المقبولة دولياً وإقليمياً وعملياً تستطيع أن تضع العراق في موقع الدول القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار للدولة والإسهام الايجابي في السلم العالمي.

يجب أن يكون نهج العراق الديمقراطي في تجاوز الأزمات ثابت قبل استخدام القوة العسكرية

2 - تحديد الغايات

وفق ما جرى تأكيده في دستور العراق لعام 2005 فقد جرى تحديد غاية الاستراتيجية العسكرية العراقية وأدوات تنفيذها الممثلة بالقوات المسلحة بأذرعها وأفرعها المختلفة بالدفاع عن وحدة أرض العراق ومصالحه الوطنية باستخدام القوة، وأن هذه الغاية يبررها العرف والقوانين الوضعية والسماوية، كما أنها تتوافق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وحقوق الإنسان، والمتضمنة حق الدول بالدفاع عن نفسها في حال تعرضها الى تهديد داخلي وخارجي.

إن استراتيجية العراق العسكرية يجب أن تحظى بدعم داخلي كبير ولا تثير الحساسية والمخاوف مع دول الجوار، كما يجب أن تتلائم مع طبيعة التهديد الحالي القائم أو المحتمل، وقادرة على ردع أي خطر يهدد أمن واستقرار الدولة، وينبغي أن تشكّل هذه الأمور الأساس في تحديد الإطار العام للاستراتيجية العسكرية العراقية، لذلك ينبغي أن تكون غاية الاستراتيجية العسكرية القدرة على خلق معطيات تمنح القائمين على تنفيذها التصور الشامل للتهديدات الخارجية والداخلية التي يحتمل أن تواجهها، وأن تتهيأ لمواجهتها بالتنسيق مع القيادات السياسية للعمل معاً، وفي الغالب أن التهديدات الأكثر احتمالاً للعراق في الظروف الحالية هـــي:

أ. قصف جوي أو مدفعي من دول الجوار لمواقع وقرى ومدن داخل الحدود العراقية لسبب أو ادعاء معين.

ب. منازعة حدودية تختلقهـا دولة مـن دول الجوار لتحقيق غاية محدّدة، مـثلاً

إجراء تعديل على خط الحدود، أو السيطرة على هدف معين على الحدود، أو لغرض موقف سياسي محدد لإرغام الحكومة العراقية على القبول بما تمليه تلك الدولة.

ج. حصول اضطرابات داخلية تصل الى مرحلة الخروج عن سيطرة المؤسسات الأمنية وأجهزة الشرطة.

ويجب أن تتولى المؤسستان السياسية والعسكرية إدارة الأزمات، وتتحدّد مسؤولية المؤسسة السياسية بإعداد مراحل التعامل السياسي مع الأزمة استناداً الى مبدأ تعامل العراق السلمي الديمقراطي الثابت مع الأزمة وضرورة استنفاذ كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية قبل استخدام القوة، وأن تبقى الحكومة، وحال بداية الأزمة على اتصال دائم بالمؤسسة العسكرية لتطلعها على نتائج الجهود السياسية وتطورات الموقف لكي تستطيع القيادات العسكرية مراجعة الخطط التي أعدتها لمجابهة الأزمات وتعديلها لتلائم معطيات الأزمة القائمة، والقيام بالاستحضارات العسكرية للازمة.

3 - البناء الوطني للقوات المسلحة

إن بناء القوات المسلحة العراقية المتمثلة بالقيادات الثلاث (البرية، الجوية، البحرية) ومؤسساتها ودوائرها ومديرياتها ومدارسها الاختصاصية والفنية والتدريبية، والوصول بها الى مستوى القدرة الكاملة للدفاع عن العراق وردع مخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه هي ضرورة وطنية قصوى، ويجب عدم التباطؤ في بنائها وأن يحظى هذا البناء باهتمام الحكومة العراقية، فالقوات المسلحة هي أداة الدولة الأساس للاشتباك مع العدو في الميدان وقهر إرادته في تحقيق نواياه، وكذلك فإنها الأداة الشرعية والقانونية والدستورية الوحيدة المخولة للتدخل بالقوة في قضايا الأمن الداخلي عند الضرورة [31].

(31) المصدر نفسه، ص338.

4 - مفهوم المؤسسة العسكرية على الصعيدين السياسي والشعبي

ويجب أن يفهم على أنها تلك المؤسسة الوطنية المقدّسة التي يتطوع فيها أبناء الشعب من دون تمييز للدفاع عن البلاد، وهي بعيدة عن الشبهات والفساد والمحاصصة والطائفية والعرقية والمناطقية والنعرات العشائرية والقبلية، وأن مجرد الانتماء لها هو مبعث فخر واعتزاز، لما لها من شرف الدفاع عن أرض العراق ومصالحه الوطنية، ويجب إبعاد المؤسسة العسكرية من الممارسات الحزبية والسياسية، بضمنها الترشيح والانتخاب أو الدخول بالمعترك السياسي. إن ضمان

أداء عالي المستوى للجيش يجب أن يقترن بمعايير علمية وعملية صحيحة ومعول عليها من حيث التركيز على الكفاءة المهنية والنزاهة، والحرص على الاحترافية العسكرية بعيداً عن جميع الاعتبارات التي أخلت كثيراً بالانتماء المهني للجيش، وهذه الضوابط يتطلب ويتوجب بصورة قاطعة تطبيقها على جميع منتسبي الجيش من أعلى رتبة- المتمثلة بالقائد العام- الى مستوى الجندي.

ويجب أن يكون نظام معركة القوات المسلحة العراقية فيما يتعلق بعدد الفرق وأنواعها وعدد الطائرات وأنواعها والوحدات والسفن البحرية، ما يساعد على تنفيذ العمليات المشتركة في الميدان، ويجب أن يستند التنظيم والتسليح والتجهيز للتشكيلات والوحدات على الاختيار النوعي للأفراد من المتطوعين والأسلحة والمعدات ذات التقنية العالية من حيث السرعة وقابلية الحركة والقوة النارية الكثيفة والدقة والتأثير ووسائل القيادة والسيطرة ومنظومة إدارية مرنة تستطيع مواكبة سرعة القطعات وتأمين احتياجاتها في الظروف كافة وبمختلف البيئات القتالية، ويمكن تحقيق ذلك استناداً الـى دراسات تجرى في إطار استراتيجية العراق الدفاعية.

اتساع ساحات الحرب ومسارح العمليات والتطور التكنولوجي والتغيير الحاصل للمعدات والأسلحة، والتحول السريع من سمات الحرب التقليدية الى حروب الجيل الرابع وحتى الجيل الخامس، وتطور الفكر العسكري بحساب مبدأ (الكلفة والتأثير) والحرب والحملات العسكرية التي بدأ قادتها يضعون نصب أعينهم الكلف الاقتصادية للخطط العسكرية التي تُعدّ لتنفيذ ما هو مطلوب ميدانياً، واعتبار ذلك هو الزخم الحقيقي للمعركة، لذا تعددت آراء المفكرين العسكريين والمخططين الاستراتيجيين بخصوص تنظيم القوات المسلحة من حيث الحجم والنوعية ودرجة الاستعداد القتالي في السلم وفي الحرب، فمنهم من دعا الى ضرورة إبقاء القوات المسلحة بكامل قوتها بدرجة عالية من الاستعداد لمجابهة جميع التهديدات المحتملة منذ السلم تجنباً لمواجهة الأمور غير المتوقعة، إلا أنه ليس في مقدور أية دولة- مهما كانت قدراتها الاقتصادية عالية- أن تحتفظ بقواتها المسلحة كاملة من حيث الحجم والأعـداد طول الوقت، فهذا الأمر يشكّل عبئاً ضخماً على اقتصاديات الدولة، وقد أدعى البعض الآخر من المفكرين العسكريين الى حالة (نصف الاستعداد)، ويقصد بها الاحتفاظ بأقل ما يمكن من القوات المسلحة الفعالة في حالة استعداد وقت السلم مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالتشكيلات المطلوبة لخوض الحرب بشكل هيكلي تحتفظ معه بجميع ملاكاتها وقياساتها من الأسلحة والتجهيزات، وتُساق إليها القوة البشرية بموجب خطة نفير(استدعاء

الاحتياط الوطني السوقي) دقيقة موقوتة حسب جدول زمني يتطور بتطور دورة الحرب، ويستهدف هؤلاء المفكرين عدم إنهاك الاقتصاد الوطني خلال السلم وتأمين استغلال الطاقة البشرية الى أقصى حدّ ممكن.

5 - خطة بناء القوات المسلحة ومتطلبات الرؤيا الاستراتيجية للحرب الحديثة

تُعد هذه الخطة أهم جزء من تعبئة القوات المسلحة، لأنها تحدّد عدد التشكيلات والوحدات التي يجب أن تكون موجودة في كل صنف في بدء الحرب أو في مرحلة الاستحضارات التي تسبق اندلاعها، فضلاً عن عدد الضباط والجنود المطلوب استدعائهم وكمية المعدات والأسلحة ووسائل النقل ووسائل السيطرة المطلوب توفرها، أي أنها توضح القوى القتالية والعديدة للقوات المسلحة للمرحلة الابتدائية للصراع المسلح (أي ما سيكون عليه شكل القوات المسلحة في بدء الحرب) وهناك ثلاثة طرق لتنفيذ هذه الخطة:

أ. **طريقة بناء القوة:** ويمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام: (قوات المواجهة الحالية، قوات المواجهة غير المشاركة في العمليات الحالية- محررة للتدريب- قوات احتياط).

ب. **طريقة التشكيلات والمنظومات الإدارية الهيكلية:** ويتم بناء القوة على أساس إيجاد هيكلية لتشكيلات معينة قتالية أو إدارية وتفعيل قسم منها، مثلاً سرية أو فوج من كل لواء مقاتل مع التأكيد على إكمال كافة الأسلحة والمعدات والعجلات.

ج. **طريقة التشكيل الجديد:** وهي إنشاء وحدات جديدة لم يكن لها وجود أصلاً وقت السلم وتحويل بعض المؤسسات والوحدات غير القتالية الى وحدات قتالية جديدة.

وتتطلب الحرب الحديثة إعداد الاحتياجات العامة المطلوبة للمرحلة الافتتاحية من الحرب منذ وقت السلم، ويُعدّ تأمينها من المطالب الرئيسة للسوق العسكري، وهذه المتطلبات والاحتياجات هي بالأساس من مسؤولية وزارة الدفاع أو القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة العمليات المشتركة، ولكن بعض العبء يقع أيضاً على بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها التي يجب أن تتعاون مع تلك الجهات في سبيل تلبية متطلبات القوات المسلحة من النواحي الإدارية والفنية حتى يكتمل إعدادها وتتصاعد كفاءتها واستعداداتها لخوض المعركة، ولعل تحديد مطالب

القوات المسلحة من الاحتياجات يُعدّ العامل الأول في تأمينها، ممّا ينبغي معه تحديد هذه المتطلبات بدقة وبدون إسراف، كما يجب مراعاة تطور الموقف وتقدير كافة المواقف الطارئة المحتملة، ليأتي تقدير مطالب القوات المسلحة تقديراً سليماً يتلائم وطبيعة متطلبات مواجهة المراحل الافتتاحية للحرب والتطورات المنتظرة للصراع.

6 - سياق التخطيط لإعداد القوات المسلحة وأهم العوامل المطلوب مراعاتها

يتم التخطيط لإعداد الدولة للحرب وفق الخطوات التالية [32]:

(32) إعداد الدولة للحرب، مديرية التخطيط، وزارة الدفاع، تداول محدود ص 17.

أ. في ضوء الأهداف السياسية التي تحدّدها القيادة العليا، واستناداً إلى استقراء الموقف ولمواجهه ما يهدد أمن وسيادة الدولة أو ما يتعلق بالتزاماتها القومية أو طبقاً للمواثيق مع الدول الأخرى، يصدر القائد العام للقوات المسلحة توجيهاً إلى القيادة العامة للقوات المسلحة لتهيئة وتعبئة موارد الدولة (اقتصادية- سياسية- اجتماعية- عسكرية) وإعدادها للتحول من حالة السلم إلى حالة الحرب عند الحاجة.

ب. قيام القيادة العامة للقوات المسلحة بدراسة وتحليل التوجيه والاستفادة من المعلومات والبيانات المتوفرة لديها أو التي تُطلب من الجهات ذات العلاقة (جهاز المخابرات الوطني- الأمن القومي- الوزارات) وأي جهات أخرى يمكن الاستفادة منها في هذا الواجب.

ج. في ضوء نتائج التحليلات الواردة في المادة أعلاه تعدّ القيادة العامة للقوات المسلحة الخطوط العامة للخطة وفق تقدير موقف سوقي ترفع إلى القيادة السياسية لغرض المصادقة عليها.

د. بعد المصادقة على خطة الحرب تقوم القيادة العامة للقوات المسلحة بإصدار التوجيهات الخاصة بالإعداد للحرب إلى الوزارات والجهات الأخرى.

إن من أهم العوامل المطلوب مراعاتها للرؤية المستقبلية هي:

أ. حجم القوات المسلحة الحالي والمستقبلي ونوعية القطعات.

ب. طبيعة المهام المحتمل مواجهتها حسب التهديدات المحتملة.

ج. فترات العمليات العسكرية وطبيعة ساحة العمليات التي تجري فيها.

د. احتياطي نقدي استراتيجي ويُعدّ جزءاً من مخزون الدولة، ويوضع تحت تصرف

القيادة العامة للقوات المسلحة لمواجهة أية زيادة في الاستهلاك أو أية ظروف غير متوقعة.

هـ. احتياط طوارئ يوضع في القواعد والمستودعات الرئيسة.

و. الاحتياط العملياتي في المستودعات الأمامية للقواعد الإدارية والدعم اللوجستي الرئيسة.

تعد العوامل العسكرية والفنية مؤثرات ومحددات كبيرة تجاه عملية بناء القوات المسلحة ويستوجب ذلك معرفة وتقييم تلك المؤثرات بدقة عالية وموضوعية متناهية، وتأثير تلك العوامل على عملية البناء من عدة جوانب أهمها:

أ. حجم ونوع التهديدات العسكرية التي يتعرض لها الأمن الوطني.

ب. التفوق في نوعية التسليح.

ج. أدوار القوات المسلحة في ضوء الدستور والقوانين.

د. نوعية القوات المسلحة من حيث التخصص القتالي.

هـ. تحديد مصادر التسليح.

و. كفاءة منظومات التسليح.

ز. الفكر العسكري والعقيدة القتالية.

ح. منظومات إدارية متطورة تتناسب مع المنظومات القتالية.

إن الاستراتيجية العسكرية العراقية يجب أن تكــون راعيــة للمصالح الوطنية العراقية، وتتألف المصالح الوطنية العراقية ممّا يأتي:

أ. المصالح الوطنية

أولاً. حماية الشعب العراقي.

ثانياً. العلاقات الإقليمية.

ثالثاً. الأمن الاجتماعي.

ب. المصالح السياسية

أولاً. تمثيل أطياف المجتمع.

ثانياً. الحريات.

ثالثاً. حكم القانون.

ج. المصالح الاقتصادية

أولاً. حماية الموارد الطبيعية.

ثانياً. حماية المصالح الاقتصادية.

د. المصالح الاجتماعية

أولاً. الخدمات الاجتماعية.

ثانياً. الوحدة الوطنية التي تعكس التنوع.

ثالثاً. التعليم والمستوى التقني.

7 - البناء المطلوب للقوات المسلحة العراقية

تشكّل المنظومة الأمنية بمختلف مكوناتها صمام الأمان لكيان الدولة، وهي التي تعزز وتؤمّن المسار الصحيح لعمل الحكومة لتحقيق الأهداف المحدّدة لها إذا ما امتلكت هذه المنظومة مقومات العمل الصحيح وعملت بمهنية واحترافية بعيداً عن التجاذبات السياسية التي غالباً ما تكون حاضرة في الأنظمة المتحولة حديثاً من النظام الشمولي الى المسار الديمقراطي.

8 - الأسباب والمبررات لإعادة البناء

إن تجربة الأعوام الماضية ابتداءً من عام 2003 وحتى الآن أثبتت بما لا يقبل الشك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخفقت الى حدّ كبير في بناء منظومة أمنية عراقية قادرة على مواجهة التحديات، وسواء كان هذا الإخفاق مقصوداً أو غير مقصود فإنه لم يرتق بهذه المنظومة ومكوناتها الأساسية (الدفاع، الداخلية، الأمن الوطني، المخابرات) الى المستوى الذي يؤمّن الحدّ الأدنى من متطلبات المواجهة، سواء مع حالات الانفلات الأمني بعد السقوط مباشرة، أو مع التنظيمات الإرهابية المتمثلة بالقاعدة والفصائل الإرهابية المسلحة الأخرى في الأعوام الماضية، أو مع تنظيمات داعش التي برزت على الساحة بقوة خلال السنوات الأخيرة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخفقت الى حدّ كبير في بناء منظومة أمنية عراقية قادرة على مواجهة التحديات

إن الأسباب الرئيسية للإخفاق يمكن إجمالها بما يلي:

1 ـ بناء المنظومة الأمنية بعيداً عن متطلبات الساحة العملياتية العراقية، بل إنها كانت محاكاة لواقع مغاير لا ينسجم مع ما تفرضه البيئة العراقية من تحديات وشروط لعمل هذه المنظومة.

2 ـ اعتماد هيكلية تنظيمية لوزارتي الدفاع والداخلية مثقلة بالمناصب والمسميات دون أن تكون للغالبية العظمى منها أي فائدة ترتجى لمعالجة الوضع الأمني.

3 ـ اعتماد مبدأ المحاصصة في توزيع المناصب دون أن يكون لمتراكم الخبرة دور في الاختيار، وخاصة في المراحل الأولى من بناء المنظومة.

4 ـ اثقال المنظومة الأمنية بالعديد من المرجعيات ذات التأثير على طبيعة عملها، ممّا أفقدها وحدة القيادة وباتت أسيرة لأهواء أشخاص اقتربوا بشكل أو بآخر من مركز اتخاذ القرار وباتوا يسيّرون المنظومة الأمنية وفق أهوائهم.

5 ـ انعدام العمل بالتراتبية القيادية التي تعتمد في العمل بالقوات المسلحة، حيث فقدت الكثير من المناصب قدرتها على العمل أو المساهمة في اتخاذ القرار أو متابعة تنفيذه، في حين أخذت مناصب أخرى أدواراً ذات تأثير مباشر وموثر على القرارات، بل هي التي باتت تتحكم باتخاذ القرار وتنفيذه بحكم قرابتها أو تقربها بشتى الوسائل من مصدر السلطة الرئيس.

6 ـ فقدان تام للعمل المهني الممنهج والمبني على السياقات الصحيحة في تحديد الغاية أو الهدف الأسمى، من ثم المباشرة بالتخطيط وإصدار الخطط ومتابعة تنفيذها، بل اعتمد الارتجال الشخصي في اتخاذ القرارات رغم مساسها بالأمن الوطني، ممّا أدخل القطعات بشكل خاص، والمنظومة الأمنية بشكل عام، في متاهات لم تستطيع الخروج منها، ومنها ما حصل على سبيل المثال لا الحصر في (الأنبار خلال ما أطلق عليه عملية الثأر للشهيد محمد الفاشلة بكل المقاييس).

7 ـ تفشّي حادّ مؤثر للفساد الإداري بمختلف مفاصل المنظومة ابتداءً بلجان اختيار القادة والآمرين مروراً بلجان العقود التسليحية ووصولاً الى منظومة الاكتفاء الذاتي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل برزت ظاهرة ما يسمّى بـ(الفضائيين)، وهي استنساخ لظاهرة كانت سائدة في ظل نظام صدام والمسماة (التبرع)، ولكن بصورة أكثر بشاعة واستشراء.

إن المبررات والأسباب التي تدعونا الى إعادة النظر الجذرية في المنظومة الأمنية وبمكوناتها الرئيسة لا تتوقف عند ما تم ذكره في النقاط السبعة آنفة الذكر، بل هنالك الكثير ممّا يتوجب ذكره، إلا أننا نحاول هنا أن نركز على الأهم بغية الوصول الى حلول أو معالجات سريعة لإيقاف حالة التداعي في ظل التهديد القائم والتغيير الحاصل في سياسة الحكومة بعد أن أجمعت كل المكونات السياسية على وجوب

التغيير وإيقاف حالة الانهيار التي باتت ملامحها واضحة ليلة 11/10 حزيران 2014 (ليلة سقوط الموصل) حينما لم تصمد قوات قوامها أكثر من سبعين ألف مقاتل بكامل العدّة والعدد أمام شراذم لا يزيد عددها عن ألفي إرهابي يفتقدون الى أبسط مقومات القيادة أو السيطرة.

9 - نقاط الضعف والوهن

إن أهم نقاط الضعف والوهن المشخصّة بشكل واضح وجلي، والتي أدت الى حدوث الإرباك، وأسهمت في حصول الاخفاقات والانهيار السريع للمنظومة الأمنية ومكنت العدو من الاختراق الواسع هي[33]:

(33) الفريق الركن حسن سلمان البيضاني، التحديات الأربعة المحتملة والقائمة للسنوات الأربعة القادمة، مصدر سابق، ص21.

1 ـ عدم وجود قيادة عامة للقوات المسلحة أو (هيأة أركان مشتركة) تنسق عمل القطعات في مختلف مفاصل المنظومة الأمنية، وما تم تشكيله أواخر عام 2013 (العمليات المشتركة) لم ترتق الى مستوى التهديد أو المهام التي يتوجب أن تضطلع بها.

2 ـ وجود مكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي تحول الى مكتب للحصول على امتيازات، وتخصّص فقط في إصدار الأوامر الديوانية للترقية وأوامر التنقلات ومنح المناصب ومنح الامتيازات (قطع الأراضي) على غير وجه حق للمقربين، ولأولئك القادة والأمرين الذين تعودوا على دفع المبالغ الطائلة أو إصدار أوامر الحجر أو الإحالة على المحاربين أو التقاعد للمغضوب عليهم ووفق أهواء القائمين عليه دون أن يؤدي أي واجب أو مهمة لرفع مستوى الأداء القوات المسلحة.

3 ـ إلغاء دور رئاسة أركان الجيش ومنح كل الصلاحيات لمعاون رئيس أركان الجيش للعمليات الذي فقد توازنه وقدرته (خاصة في المرحلة التي سبقت اندفاعات داعش وأثناء سقوط الموصل وما بعدها) على القيادة لأسباب كثيره أهمها كبر سنّه (مُددت خدمته لخمس سنوات خلافاً للقانون) وتعدد المسؤوليات وتأثير من حوله من المقربين على قراراته.

4 ـ تشكيل لجنة سمّيت حينها (لجنة انتقاء الآمرين) لعبت دوراً مدمراً وخطيراً في المساومة على هذه المناصب وبيعها لقاء مبالغ طائلة، ونجم عنها وجود قادة وآمرين همّهم الوحيد الربح لإعادة المبالغ التي دفعوها لقاء الحصول على المناصب ومن ثم جني الأرباح.

5 ـ ربط العديد من القيادات والتشكيلات للقائد العام للقوات المسلحة شخصياً مثل جهاز مكافحة الإرهاب وقيادة عمليات بغداد والفرقة الخاصة المسؤولة عن أمن المنطقة الخضراء، وبالتالي أصبحت هذه القوات خارج الإطار الصحيح للمنظومة الأمنية، إضافة الى اثقال كاهل القائد العام بمهام هي ليست من اختصاصه.

6 ـ العمل بشكل مفرط بالمادة (16) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري وتحت أُطر غير قانونية، حيث منح المئات من الضباط رتب عسكرية متتالية ولمرات عديدة (خلافاً للنص القانوني) دون إكمالهم الحدّ الأدنى من متطلبات الترقية (على سبيل المثال أحد منتسبي مكتب القائد العام نقل الى المكتب في عام 2007 وهو برتبة رائد وترقى الى رتبة لواء عام 2014 أي أنه رُقي أربع مرات خلال سبع سنوات، لكونه يعمل في خدمة مدير مكتب القائد العام وعائلته).

7 ـ فقدان جهاز المخابرات خصوصيته بالعمل، ففي الوقت الذي ينبغي فيه أن يكون بمثابة جهاز وقائي يعمل من الخارج الى الداخل، تحول هذا الجهاز الى جهاز منّفذ لواجبات قتالية وتعبوية لا تختلف واجباته عن واجبات فوج مشاة، رغم المبالغ الطائلة التي رُصدت لبنائه وتجهيزه، والسبب يعود الى الاختيار الخاطئ للعاملين فيه وللبعض من قياداته الرأسية.

8 ـ تجربة قيادات العمليات لم تعط النتائج المرجوة، وأصبحت بعد مرور فترة في حالة نزاع دائم مع الحكومات المحلية، لكونها بنيت أو شكّلت للخلاص من هيمنة (المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات) من الأحزاب الأخرى وإبقاء ولائها لشخص القائد العام. وبذلك أصبحت تعمل بطريقة لا تؤمّن الأمن للمحافظات في حين يعمل الجانب المقابل لإفشالها أو تحميلها الخروقات الأمنية.

9 ـ الغياب التام والكامل للتنسيق مع قوات البيشمركة أو العاملة في كردستان العراق تحت قيادة الإقليم، ممّا ولّد حالة النفور وعدم قبول الآخر، ورغم وجود ضابط ركن واحد للتنسيق فيما سمّي بمركز التنسيق المشترك بين المركز والإقليم، إلا أن أي تنسيق بالمعنى الاحترافي العسكري لم يجر، ممّا تسبب لاحقاً في تناقضات وتقاطعات من الصعب تلافيها خاصة بعد سقوط الموصل وسيطرة البيشمركة على كركوك.

10 ـ ذهبت وزارة الدفاع باتجاه إعادة التسليح من مصادر تقيّد الى حدّ كبير البناء

السريع للجيش وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأغفلت الوزارة متطلبات حرب مكافحة الإرهاب في عقودها وركزت على الأسلحة والمعدات التي تستخدم في الغالب للحروب التقليدية، ممّا أدى لاحقاً الى وجود ضعف كبير بالأداء لعدم ملائمة تلك الأسلحة والمعدات لحرب مكافحة الإرهاب ومنها (الدبابة برامز) و(عقود طائرات أف 16) وغيرها، لارتفاع كلفتها وحاجتها الى فترات تدريب طويلة وصعوبات ادامتها الفنية والكلفة العالية لقطع غيارها، إضافة الى تحديدات الاستخدام التي فرضتها القوات الأمريكية، وكان الأجدر بالوزارة أن تركز على الجوانب المتعلقة بتأمين الحماية الذاتية للمقاتلين والأسلحة ذات الاستخدام الميداني وأجهزة كشف المتفجرات ومعدات استمكان الهاونات والطائرات المسيرة المتخصصة بالكشف والمراقبة والمعالجة وغيرها.

11 ـ أسلوب الاكتفاء الذاتي في تأمين المتطلبات الإداريـة (الطعام، المياه، الخدمات) والذي يقتضي منح المنتسب مبالغ مالية محدودة يتم اقتطاع جزء منها لتأمين تلك المتطلبات من قبل لجان متخصصة في الوحدات، هذا الأسلوب فشل فشلاً ذريعاً، لأسباب كثيرة أهمها: الفساد الإداري الذي جعل الكثير من الآمرين يعتبرون الاكتفاء الذاتي أسرع وسيلة أو أسلوب للثراء الفاحش، حيث تجري الاتفاقات بين تلك اللجان والآمرين القادة حول مقدار المبالغ التي يحصلون عليها، وقد أدى ذلك لزيادة ظاهرة (الفضائيين) لتقليل المتطلبات الإدارية إضافة الى الحصول على جزء من رواتبهم، وبالتأكيد أدى ذلك الى ضعف في القدرة القتالية للوحدات الى الحدّ الذي جعل أغلب الوحدات تقاتل بأقل من 30% من قدرتها القتالية الفعلية.

12 ـ المنظومة الاستخباراتية، سواء التابعة للدفاع أو للداخلية أو الجهات الساندة الأخرى المتمثلة بـ(المخابرات والأمن الوطني) جميع هذه الوكالات التي وصل عددها الى سبع، لم ترتق الى أدنى مستوى من مستويات العمل الاستخباري لكونها لم تعتمد المبدأ الأول والأهم من مبادئ العمل الاستخباري في حرب مكافحة الإرهاب والمتمثل (المعلومة من القاعدة الى قمة الهرم) أي أن عناصر هذه الوكالات لم تستطع أن تفرض وجودها بقوة في القاعدة (المتمثلة بالمناطق السكنية والأحياء والقرى والأماكن العامة) للحصول على المعلومات، بل اعتمدت أغلبها أساليب غير ذات جدوى وعديمة المصداقية منها: المخبر السري الذي أدخل هذه الوكالات في دوامات لم تستطيع الخروج

منها من خلال المعلومات المضللة أو الكاذبة التي يراد بها الإيقاع بالأخرين لأغراض شخصية أو لمساومتهم.

13 ـ الضياع الكبير في قدرات القوة القتالية للجيش وقوات وزارة الداخلية بسبب ما تم تسخيره من عناصر للعمل بالمقرات بصفة حمايات أو إداريين أو لحماية الشخصيات أو لأغراض أخرى، حيث إذا ما تم إجراء جرد دقيق على كل مقرات القيادات والمقرات والدوائر، نجد أن أكثر من نصف القوة القتالية الفعالة للمنظومة الأمنية مسخرة لهذا الغرض.

14 ـ الابتعاد المقصود عن بناء منظومة القيادة والسيطرة والمعلومات التي يفترض المباشرة بها منذ سنوات، فالعراق البلد الوحيد بين البلدان المهددة بالإرهاب الذي لا يمتلك منظومة متكاملة لمراقبة الحدود والمدن ومداخلها سواء الطائرات المسيرة أو أبراج المراقبة أو البالونات المزودة بالكاميرات أو كاميرات التصوير الدائمة للشوارع والطرق العامة والأماكن الحيوية التي يفترض أن تُربط بمقر مسيطر واحد في كل مدينة، ويكون لهذا المقر إمكانية التحليل واتخاذ القرار والمعالجة الأمنية الآنية. وكل ما موجود حالياً هو عبارة عن محاولات فردية خجولة لا ترتقي بأي حال من الأحوال الى مستوى التهديد القائم.

15 ـ وجود كثير من الدوائر والمديريات ذات الملاكات الكبيرة- والتي تتشابه في عملها مع دوائر ومديريات أخرى- دون وجود الجرأة لاتخاذ القرار بدمجها أو إلغاء غير الفعال منها خشية خسارة القائمين عليها لمناصبهم، ومنها في وزارة الدفاع على سبيل المثال وليس للحصر (المديرية العامة للاستخبارات والأمن) تقابلها (مديرية الاستخبارات العسكرية)، إضافة الى العديد من المديريات الأخرى. وكذلك الحال في وزارة الداخلية على سبيل المثال (وكالة الاستخبارات) بمديرياتها المتخصصة، في حين تعمل مديرية عامة أخرى في نفس الوزارة في ذات الاختصاص وهي (المديرية العامة للشؤون الداخلية) إضافة لوجود المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب وعشرات المراكز الأمنية المفتوحة من قبل الأمن الوطني، والتي تتخصص بجمع المعلومات، إلا أنها لم ترتق الى مستوى المهام الموكلة اليها، رغم وجود مديريات مشابهة لها في وزارة الداخلية، وكذلك مراكز القيادة ذات الأسماء الرنانة (النوك، الآنجوك) وكل منها تعمل بشكل منفرد وإمكانيات عالية المستوى ومرجعية خاصة دون أن تحقق الفائدة المرجوة منها في مجال

مكافحة الإرهاب، وأصبحت مجرد مراكز لتمرير ذات المعلومات المتداولة، وإصدار تقارير يومية ممّلة لا تتابع ولا تحقق ما يجب أن تحققه ميدانياً.

16 ـ خلية الاستخبارات الوطنية، والتي أريد لها عند تشكيلها أن تكون بمثابة البودقة التي تنصهر فيها كل المعلومات الاستخباراتية وتحلل وينتج عنها (استخبارات) تزود بها القطعات للقيام بالعمل الميداني مع ارتباط وثيق بالمنظومة القضائية لمتابعة نتائج التحقيق لإكمال دورة المعلومات وتحديد درجة مصداقيتها، إلا أن هذه الخلية، ورغم كل الدعم المادي لها وزج العشرات من العناصر الاستخبارية فيها، لم ترتق الى مستوى العمل الاستخباري المطلوب منها، وأصبحت مجرد وسيلة لتعبير موقف استخباري يومي لعناوين محدّدة دونما اكتمال للدورة الاستخبارية المطلوبة.

17 ـ منظومة الاتصالات العاملة في وزارة الدفاع خاصة، بنيت بشكل لا يلبي الحاجة الفعلية لمتطلبات حرب مكافحة الإرهاب الى الحدّ الذي يصعب على المقر الأعلى متابعة أي عملية إلا عن طريق الهواتف الخلوية وحتى المنظومات المؤمّنة (سيسكو) فإنها تتطلب تياراً كهربائياً مستمراً وربطها مباشرة مع القابلوات الضوئية الخاصة بتلك الشبكة. إن هذه المنظومة فشلت فشلاً ذريعاً في تأمين الحدّ الأدنى من متطلبات القيادة والسيطرة والاستخبارات، والتي باتت عالمياً تمثل القلب النابض للقطعات في حركتها الفعلية.

18 ـ وجود قيادة للدفاع الجوي دون أدنى مستوى من القدرات للمعالجة لعدم امتلاكها مقومات القيادة من حيث التسليح، ولا تمتك أي تجهيزات قادرة على صدّ تعرض جوي، وقد شكّلت هذه القيادة حينها نزولاً عند رغبة مدير مكتب القائد العام ولأسباب شخصية، وصرفت الملايين من الدولارات دون دراسة الجدوى من هذه القيادة، وكان يفترض أن يرتبط هذا السلاح بالقوة الجوية كمرحلة أولى لتكون (القوة الجوية والدفاع الجوي) قيادة واحدة، لكونهما يشكلان معاً سلاحاً واحداً ذو اختصاصات مختلفة وخاصة لهذه المرحلة لحين اكتمال البنية التحتية للجيش، وعند ذلك يتم دراسة تشكيل مثل هكذا قيادة، والتي لا تمتلك الآن سوى مجموعة من مدافع مقاومة الطائرات التي خرجت من الخدمة في أغلب جيوش العالم، مع منظومات صواريخ غير قادرة على معالجة أي هدف جوي نتيجة التهديدات المفروضة عليها من قبل التحالف الدولي والقوات الأمريكية التي لا تزال مسيطرة على الأجواء العراقية.

19 ـ بقيت قيادة القوات البرية كمحطة استراحة وإبعاد للضباط غير المرغوب فيهم، حيث إنها لا تقوم بأي دور قيادي في ظل وجود (العمليات المشتركة) وتشكيل قيادات العمليات. إن تشكيل العمليات المشتركة جعل قيادة القوات البرية بدون أي عمل يمكن أن تؤديه، ولم يكن قائدها خلال فترة ماضية سوى ظلّ يتبع معاون رئيس أركان الجيش للعمليات (المسؤول عن العمليات المشتركة) أثناء تنقله، خاصة في المرحلة التي سبقت سقوط الموصل.

20 ـ شكّلت أفواج الحمايات الخاصة عبئاً على وزارتي الدفاع والداخلية، وعدد هذه الأفواج ورغم كل محاولات التقليص والإلغاء لا زال كبيراً وتجاوز الخمسة عشر فوجاً مع لوائي حماية لرؤساء الجمهورية السابقين والرئيس الحالي. إن تعداد هذه الأفواج والألوية يزيد على تعداد ثلاثة فرق نظامية إضافة الى مئات من العجلات والآلاف من قطع الأسلحة المختلفة إضافة الى الآلاف من منتسبي وزارة الداخلية من مديرية حماية المنشآت والشخصيات ومن مديرية شرطة النجدة والشرطة المحلية والمتفرغين لتأمين الحماية للمسؤولين الحاليين والسابقين دون ضوابط محدّدة، ممّا أثقل كاهل الوزارتين وأفقدهما جزءاً من قدرتهما القتالية.

10 - التجارب والهفوات

مرّت المنظومة الأمنية على مدى الثمانية عشر عاماً الماضية بالكثير من التجارب، والتي أدت في أحوال محدودة الى تحقيق بعض النجاحات الميدانية المحدودة، وبالمقابل فإن الكثير من الهفوات والتي نجم عنها اختراقات واسعة وغير مبررة. إن دراسة تلك التجارب وتحليلها أمر في غاية الأهمية• ولسنا هنا بصدد إعادة طرحها أو تحليلها أو دراستها، إلا أن التذكير بها بكل تأكيد سيساعد في عدم تكرارها لاحقاً إذا ما توفرت النيّات الصادقة لإعادة البناء بالشكل المطلوب وطنياً، ومن هذه التجارب ما يلي:

1 ـ التصعيد الأمني والطائفي في محافظة الأنبار.

2 ـ أسباب التصعيد الأمني في الحويجة وأساليب المعالجة الخاطئة.

3 ـ عمليات حزام بغداد والتي أطلق عليها (ثار الشهداء) وما رافقها من إخفاقات.

4 ـ عمليات (ثار الشهيد محمد) والتي جرت دون أي تخطيط مسبق ودون تأمين قواعد أمنية لانطلاق وعمل القطعات ممّا أدى لاحقاً الى كوارث أمنية.

5 ـ السقوط المريع للموصل وترك المتسببين من القادة العسكريين بما حصل دون أدنى محاسبة، بل منح البعض منهم قطع أراضي في أرقى مناطق العاصمة بغداد.

6 ـ ترك أهالي تلعفر ولاحقا أهالي سهل نينوى وعناصر الحشد الشعبي يقاتلون ويواجهون العدو وحدهم دونما أي إسناد من القطعات العسكرية.

7 ـ انعدام تام للتنسيق في الأيام العشرة الأولى بعد سقوط الموصل بين المركز والمنظومة الأمنية الوطنية وبين الإقليم وقوات البيشمركة، ما أدى الى ضياع فرصة إيقاف حالة التداعي.

8 ـ السماح للإرهاب بالسيطرة عنى مناطق حيوية جنوب بغداد وشمال بغداد ذات أهمية تعبوية عالية وضمن قاطع قيادة عمليات بغداد رغم الامكانيات القتالية الهائلة لهذه القيادة والتي تمتلك حينها (93) فوج مشاة وآلي و(22) وحدة نارية، إضافة الى أكثر من (100) ألف منتسب من وزارة الداخلية (شرطة اتحادية وشرطة محلية وشرطة نجدة وحماية منشآت وغيرها) وبمساندة طيران الجيش.

9 ـ انعدام التنسيق بين القيادات الأمنية (قيادة عمليات بابل) ومحافظة بابل، والذي أدى لاحقاً الى إعادة الروح لمرتع هام من مراتع الإرهابيين تتمثل بجرف الصخر وما جاوره.

جميع ما ورد ذكره أعلاه وغيرها من التجارب المريرة التي حصلت أغلبها خلال المرحلة التي سبقت سقوط الموصل وأثنائها وبعدها بعام واحد، يتحمل مسؤوليتها أشخاص على عدد أصابع اليد الواحدة، وهم القائمون على إدارة الملف الأمني وبمستوى القيادة العليا. ورغم كل ذلك بقيت هذه المنظومة تدار من قبل ذات الأشخاص دونما أي تغيير يذكر، بل إن البعض منهم جرى تكريمهم لاحقاً وكلفوا بمهام وواجبات أخرى، وطلب من أحدهم ترأس اللجنة العليا لإعادة بناء القوات المسلحة.

11 - هيكلة البناء المطلوب

يجري التركيز هنا على وزارة الدفاع بالدرجة الأساس باعتبارها العمود الفقري للمنظومة الأمنية، وهذه الهيكلية ليست نهائية أو غير قابلة للتعديل، بل هي هيكلية مقترحة يتم تعديلها وفق ما تمليه ظروف المواجهة مع العدو ومتطلبات تأمين القدر الكافي من الأمن لبناء الوطن، وقبل الخوض في تفاصيلها لا بدّ من تحديد المعايير العامة لها التي يتوجب مراعاتها والالتزام بها عند التنفيذ:

1 ـ منظومة فعّالة ذات حجم محدود دون أي توسع أو إضافات غير مبررة.

2 ـ كفاءه عالية لمنظومة القيادة والسيطرة والاستخبارات (هذه الكفاءة تأتي من الاختيار الدقيق للقائمين على إدارتها مع تزويدها بمتطلبات حديثة للعمل).

3 ـ وجود رؤيا أمنية واضحة ومحدّدة لدى الوزارة تترجم لأهداف قابلة للتنفيذ وفق سقوف زمنية محدّدة.

4 ـ ارتباط تراتبي قيادي يمنح القائد العام للقوات المسلحة صورة كاملة عما يجري دون اثقال كاهله بمهام وواجبات هي من صلب القائمين على الوزارة.

5 ـ تنسيق عالي المستوى من خلال (القيادة العامة للقوات المسلحة) أو أي مسمّى آخر بين مكونات المنظومة الأمنية (الدفاع، الداخلية، جهاز مكافحة الإرهاب، هيئة الحشد الشعبي، جهاز المخابرات الوطني، مستشارية الأمن الوطني، جهاز الأمن الوطني).

6 ـ الشفافية في التعامل مع كل ما يمكن أن يؤدي الى حصول شكّ ولو بنسبة ضئيلة في مجال الفساد الإداري خاصة عند التعامل مع عقود التسليح والتجهيز وغير ذلك.

7 ـ هينة أركان جديدة يديرها رئيس أركان الجيش تحدد مهامه بدقة وتكون مسؤولة عن ترجمة (غاية أو هدف القائد العام) أي خطط قابلة للتطبيق والتنفيذ ومتابعة التنفيذ بالدقة المطلوبة.

8 ـ منظومة إدارية تعتمد مبدأ تأمين متطلبات القتال (طعام، ماء، أرزاق، نقل، تصليح، طبابة) بشكل مباشر دون أي تدخل من جهات ثانوية يؤدي زجها الى وجود وخلق فرص للفساد الإداري والمالي، وذلك بالاعتماد على ما كان معمول به سابقاً في الجيش العراقي السابق، والمتمثل بالمذاخر والمنظومات الإدارية الأخرى.

9 ـ هيئة ركن متخصصة لتحديد الحاجات للجرعات التدريبية بمختلف المستويات، ومتابعة تنفيذ خطط التدريب يرأسها معاون رئيس أركان الجيش للتدريب، على أن تعتمد سقف زمني محدود (سنة الى ثلاث سنوات) للوصول الى المستوى الراقي من التدريب لكل منتسبي الجيش من العناصر المقاتلة والساندة والإدارية والتدريبية.

10 ـ هيئة ركن استخبارات ذات خبرة ومعرفة بأسس العمل الاستخباري ومبادئه في ظروف حرب مكافحة الإرهاب.

11 ـ منظومة الإسناد القتالي تتمثل (بالقوة الجوية، طيران الجيش، سلاح المدفعية والصواريخ، الهندسة العسكرية، الصنف الكيمياوي، المعدات الفنية) على أن تنسجم مواردها مع طبيعة التهديدات القائمة بالوقت الحاضر.

12 ـ منظومة اتصالات ميدانية (تعبوية) وعملياتية وسوقية قادرة على تأمين سيل متواصل من المعلومات والأوامر والتوجيهات الممررة من القمة الى القاعدة وبالعكس وبسرية تامة.

13 ـ قوة متخصصة بالواجبات الخاصة ذات الأهمية العالية جداً، وذلك بإعادة النظر بارتباط جهاز مكافحة الإرهاب وقوات الرد السريع وإعادة هيكلتها وإكمال متطلباتها، بما يضمن خلق قوة متخصصة ذات قابلية حركة عالية (أرضاً، جواً) مع امتلاكها لقوة نارية كافية مؤمن لها الاكتفاء في جميع الحالات مع معدات حماية وقدرات في مجال الكشف عن المتفجرات ومعالجتها على أن يحدد ارتباط هذه القوة برئيس أركان الجيش حصراً ويجري استخدامها عند الضرورة القصوى فقط.

14 ـ إعادة تأهيل وبناء مسارح العمليات على ضوء التهديدات المحتملة مع مراعاة الأسبقيات في تكاملها بالاستفادة ممّا هو قائم ومهمل، أو غير مستخدم بالوقت الحاضر من معسكرات إيواء وتدريب ومطارات وقواعد جوية وشقق نزول وغيرها.

الخاتـمــة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتكامل كل مقومات القوة والبناء المؤسساتي لأي بلد تعرّض الى ما يشبه الانهيار بين ليلة وضحاها، بل إن الأمر يتطلب جهوداً كبيرة ليس على مستوى التخطيط وتوفير متطلبات البناء المطلوبة فحسب، بل على مستوى إعداد الموارد البشرية بالشكل الذي يضمن استخدام هذه الموارد بأقصى ما يمكن بغية تحقيق الأهداف المطلوبة أمنياً وعسكرياً.

إن التحديات والتحديدات والمعوقات التي عانت منها القوات المسلحة أثناء عملية إعادة بنائها لا تزال قائمة ولو بمقدار أقل تأثيراً ممّا كانت عليه في المراحل الأولى من البناء، ولكن ومع ذلك فإن هذه التحديات وسواها من المعرقلات لا يمكن أن تكون مبرراً لعدم تكامل بناء المنظومة العسكرية بكامل مؤسساتها الفاعلة. إن الوصول الى الهيكل المؤسساتي الأمني والعسكري المطلوب يتطلب بالدرجة

الأساس قدراً كافياً من الحكمة والصبر والمثابرة ليس فقط من القائمين على التخطيط والبناء، ولكن من قبل كل القوى الوطنية الداعمة لها.

قائمة المصادر:

الكتب العربية

1 - الفريق الركن حسن سلمان البيضاني، الموصل بين الاحتلال والتحرير، الجزء الأول، دار الحكمة، بيروت ط1 2021 .

2 - اللواء الركن المتقاعد محمود أحمد عزة، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، ط1، بغداد، بيت الحكمة العراق، 2011، ص333.

3 - حسن سلمان خليفة، تاريخ الجيش العراقي، الواقع الديموغرافي وأثرة على بناء الجيش، المكتبة العلمية، بغداد ط1 2020.

4 - سيف هرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من اليات التغيير الدولي (الولايات المتحدة انموذجاً)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت ط1، 2016 .

5 - سالم محمد عبود، ظاهرة غسيل الأموال، المشكلة، الآثار، المعالجات مع الإثارة الى العراق، دار المرتضى للطباعة والنشر، بغداد، 2007.

6 - عبد الجليل زيد المرهون، برنامج التسليح في الخليج وجواره، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1 – 2012 .

7 - فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي، بغداد عام 2005، مطبعة السماء، بغداد 2016 .

8 - مركز النهرين، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، كراسة النهرين11، ط 1، 2018 .

9 - مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ط1، 2016

المجلات العلمية

1 - أحمد فاضل جام، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسة الدولية، العدد 35،الجامعة المستنصرية 2014 .

2 - د. الحارث عبد الحميد حسن، الإرهاب والسلوك الإرهابي، مجلة العلوم النفسية، جامعة بغداد العدد الأول 2006

3 - ايناس عبد السادة الغزي، الاستراتيجية الأمريكية وإدارة صراع الإرادات السياسية، مجلة الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد 41 لسنة، 2009 صو80.

4 - أشرف محمد كشك، تداعيات الوجود الأمريكي على مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، السياسة الدولية العدد 154 لسنة 2003 ص113

البحوث العلمية

1 - الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية، حقوق الإنسان، لعام 20014، المشاريع الوهمية.

2 - حسن البيضاني، في التحديات القائمة والمحتملة للسنوات الأربعة القادمة، بحث منشور، مركز حراب للدراسات 2019.

3 - رؤية استراتيجية لما بعد داعش، جامعة الدفاع الوطني للدراسات العسكرية .

4 - عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغير، مركز العراق للدراسات 2008 .

5 - قيس كريم نافل وآخرون، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية .